الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم المالية و المحاسبية

تقرير تربص مقدم لاستكمال متطلبات **شهادة الليسانس**

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم المالية و المحاسبية **التخصص: مالية مؤسسة**

تحليل أثر الرافعة المالية في المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة شركة سونلغاز

-المديرية الجهوية بالوادي-(2018/2016)

إعداد الطالبات:

- **بوعمامة فاطمة**
- **رحومة كريمة**
- **فرحات سمية**
- **نوري خلود**

تحت إشراف:

د. بن عمر مُحَمَّد البشير

السنة الجامعية: 2018/2019

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم المالية و المحاسبية

تقرير تربص مقدم لاستكمال متطلبات **شهادة الليسانس**

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم المالية و المحاسبية **التخصص: مالية مؤسسة**

تحليل أثر الرافعة المالية في المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة شركة سونلغاز

-المديرية الجهوية بالوادي-(2018/2016)

إعداد الطالبات:

- **بوعمامة فاطمة**
- **رحومة كريمة**
- **فرحات سمية**
- **نوري خلود**

تحت إشراف:

د. بن عمر مُحَّد البشير

السنة الجامعية: 2018/2019

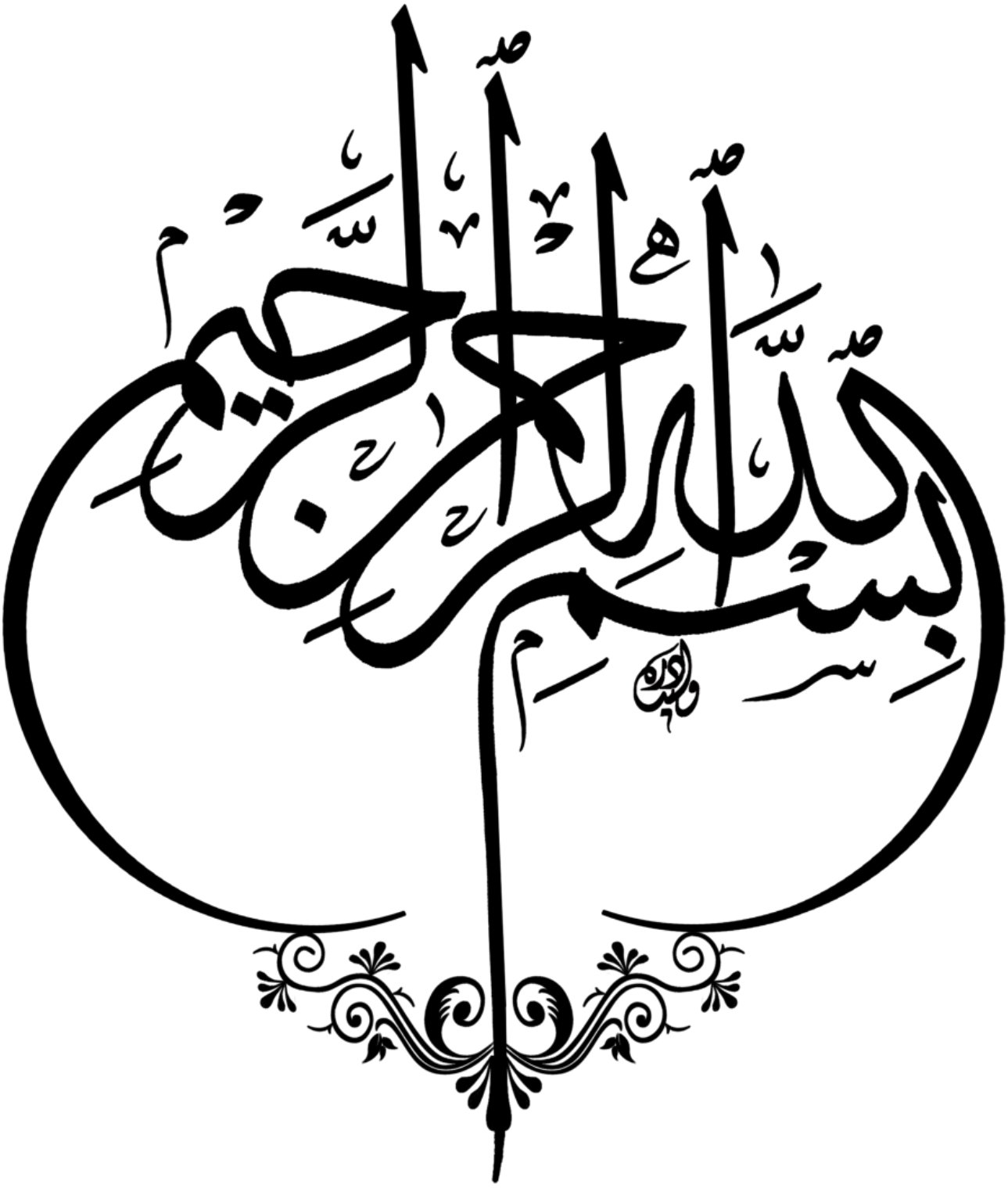
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ١٠٥ ﴾ التوبة الآية: ١٠٥

نحمد الله الكريم العزيز على منه وكرمه، وتوفيقه لإتمام هذا العمل وإنجازه على هذا الشكل.

وعملا بقوله صلى الله عليه وسلم" من لم يشكر الناس لم يشكر الله "نتقدم بجزيل الشكر إلى

الدكتور الفاضل لنا المشرف" بن عمر محمد البشير "حفظه الله ، وأيضا نتقدم بالشكر إلى كل من ساعدنا لإتمام موضوع بحثنا.

وشكر خاص الى موظفين قسم العلوم المالية والمحاسبية وأخص بالذكر* فرحات كلثوم.*

إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إخراج هذا العمل جزاهم الله عنا كل خير

الإهداء

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

إلى من أحمل اسمه بكل فخر إلى الذي أخذا بيدي ووفر لي سبيل التعلم وكان لي منبع المحبة والحنان

"والدي العزيز"

إلى حكمتي ومدرستي ' إلى أدبي وحلمي إلى طريقي المستقيم ' إلى طريق الهداية إلى ينبوع الصبر و التفاؤل والأمل إلى أهم من في الوجود بعد الله ورسوله .

" أمي الغالية "

إلى سندي وقوتي بعد الله ' إلى من نشأت بينهم وكبرت معهم وشركتهم أفراحي و أحزاني ' إلى أحب الناس على قلبي بعد والدي ووالدتي .

" عبد السلام (رحمه الله)،أسامة ،مولاتي، يسرى، فارس ،سارة"

"صديقاتي : خلود، صفاء ، فاطمة ، سمية ،سيرين "

فاطمة

الإهداء

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

إلى ملاكي في الحياة ..إلى معنى الحب و إلى معنى الحنان و التفاني ..إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب

"أمي الحبيبة"

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم إلى القلب الكبير

"والدي العزيز"

إلى أخي ورفيق دربي في هذه الحياة بدونك لا شيء معك أكون أنا وبدونك أكون مثل أي شيء، أريد أن أشكرك على مواقفك النبيلة

"أخي زكرياء"

إلى من أرى التفاؤل بعينيهم و السعادة بضحكتهم إلى القلوب الطاهرة الرقيقة و النفوس البريئة إلى رياحين حياتي

"إيمان ' ياسمين ' نور الإخلاص"

إلى الأخوات التي لم تلدهن أمي ..إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم

"صديقاتي :كريمة، ريان ، هيفاء ، فاطمة ، سمية ،رانية "

خلود

الإهداء

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

أهدي تخرجي إلى أبي الغالي رحمه الله

أهدي تخرجي إلى أمي الغالية التي كانت سندي في مسيرتي الدراسية والتي وقفت بجانبي في أزمات حياتي.

أهدي تخرجي إلى أخواتي و أخواني إلى سندي وقوتي بعد الله ' إلى من نشأت بينهم وكبرت معهم وشركتهم أفراحي وأحزاني ' إلى أحب الناس على قلبي بعد والدي ووالدتي .

سمية

الإهداء

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

إلى حكمتي ومدرستي ' إلى أدبي وحلمي إلى طريقي المستقيم ' إلى طريق الهداية إلى ينبوع الصبر و التفاؤل والأمل إلى أهم من في الوجود بعد الله ورسوله .

" أمي الغالية "

إلى من أحمل اسمه بكل فخر إلى الذي أخذا بيدي وكان لي منبع المحبة والحنان حفظه الله ورعاه

"والدي العزيز"

إلى سندي وقوتي بعد الله ' إلى من نشأت بينهم وكبرت معهم وشركتهم أفراحي وأحزاني ' إلى أحب الناس على قلبي بعد والدي ووالدتي .

" سفيان ،يوسف ،عبد المجيد ، إسماعيل ،هارون ،أيوب"

إلى من أرى التفاؤل بعينيهم و السعادة بضحكتهم إلى القلوب الطاهرة الرقيقة و النفوس البريئة إلى رياحين حياتي

"منى ' فاطمة ' سمية "

إلى الكتاكيت (عبد العزيز ، إلياس ، محمد ياسين ، جولين ،رائد ،أنس)

إلى الأخوات التي لم تلدهن أمي ..إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم

"صديقاتي : خلود، صفاء ، فاطمة ، سمية ،سيرين "

كريمة

ملخص الدراسة

الملخص

ان عملية تحليل أثر الرافعة المالية في المؤسسة الاقتصادية تهدف إلى قياس وتحليل الأداء المالي للمؤسسة .

حيث يهدف هذا الموضوع إلى تحليل أثر الرافعة المالية من خلال استخدام المردودية المالية والاقتصادية .

ومن خلال دراستنا توصلنا إلى أن شركة سونلغاز تعتمد على أموالها الخاصة في تمويل استخداماتها ونسبة الاستدانة فيها أقل .

الكلمات المفتاحية: تحليل أثر الرافعة المالية . المردودية المالية . المردودية الاقتصادية.

.

الفهارس

فهرس المحتويات

المحتـــوى	الصفحة
شكر وعرفان	–
الاهداءات	–
الملخص	–
فهرس المحتويات	–
فهرس الجداول	–
فهرس الأشكال	–
فهرس الملاحق	–
المقدمة العامة	أ–ب
الفصل الأول : الرافعة المالية في المؤسسة الاقتصادية	
تمهيد	04
المبحث الأول : ماهية المؤسسة الاقتصادية	04
المطلب الأول : مفهوم المؤسسة الاقتصادية وخصائصها	04
المطلب الثاني : أهداف ووظائف المؤسسة الاقتصادية	07
المطلب الثالث : تصنيفات المؤسسة الاقتصادية	12
المبحث الثاني : مبدأ الرافعة المالية	17
المطلب الأول : المفاهيم الأساسية لمبدأ الرافعة المالية	17
المطلب الثاني : مكونات الرفعة المالية	20
المطلب الثالث : آلية عمل مبدأ أثر الرافعة المالية	23
خلاصة الفصل	30
الفصل الثاني : دراسة حالة (2016-2017-2018)	
تمهيد	32
المبحث الأول : تقديم للشركة الوطنية للكهرباء و الغاز	32
المطلب الأول : لمحة تاريخية عن الشركة الوطنية للكهرباء و الغاز	32
المطلب الثاني : التعريف بالمديرية الجهوية بالوادي وطبيعة نشاطها	34

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية بالوادي	**35**
المبحث الثاني : دراسة القوائم المالية للشركة الوطنية للكهرباء و الغاز– للمديرية الجهوية بالوادي 2016 – 2017 – 2018	**36**
المطلب الأول : دراسة الميزانيات المالية للفترة محل الدراسة	**36**
المطلب الثاني : حساب أثر الرافعة المالية بمؤسسة الكهرباء والغاز للمديرية الجهوية بالوادي 2016–2018	**37**
خلاصة الفصل	**39**
الخاتمة العامة	**41**
قائمة المراجع والمصادر	**ج–د**
الملاحق	**–**

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(2-1)	تحليل مؤشرات المردودية الاقتصادية 2016-2018	**36**
(2-2)	تحليل مؤشرات المردودية المالية 2016-2018	**36**
(2-3)	حساب تكلفة الاستدانة 2016-2018	**37**
(2-4)	حساب أثر الرافعة المالية 2016-2018	**37**

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	كيفية توزيع الثروة في المؤسسة الاقتصادية	25
(2-1)	أثر الرافعة الايجابيRe>1	28
(3-1)	أثر الرافعة السلبي Re<1	28
(4-2)	الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية بالوادي	35

فهرس الملاحق

الرقم	العنـوان	الصفحة
1		
2		
3		
4		
5		
6		

مقدمة

مقدمة

إن أهمية التحكم في الاقتصاد الوطني ومسيرة النمو الاقتصادي للبلاد منذ السنوات الأولى للاستقلال ضرورة وهذه ما يتطلب تكاليف منظمة واستراتيجية ومحكمة لتلبية متطلبات البلاد، فالمؤسسات الوطنية بصفة عامة مهما كانت طبيعة نشاطها تجارية أو صناعية أو مزدوجة ، تلعب دورا هاما في تنمية وازدهار الاقتصاد الوطني والملاحظ أن معظم المؤسسات تقف مانعا في طريق تقدم التنمية الاقتصادية نحو فضل حاجيات المواطنين المتزايدة باستمرار. وعليه فإن تحقيق أي تطور أو ازدهار اقتصادي يتطلب رفع القدرات الإنتاجية للمؤسسة وبالتالي تحقيق نسبة من الرفع المالي تسمح بذلك، إن الوضعية المالية في المؤسسة البلدان النامية جد خطيرة وهذا راجع للمشاكل والعراقيل التي واجهها المسيرين.

والتحدث عن الرفع المالي موضوع هام حيث من خلال هذه الأخيرة لأي مؤسسة كانت ،نستطيع أن نحكم عن قدرة هذه المؤسسة في السيطرة على الأموال الإنتاجية والاستغلال العقلاني لكافة مواردها البشرية و المالية والمادية والهدف من هذا البحث هو تحليل أثر الرافعة المالية للخروج من المأزق الاقتصادي والنهوض به ولا يمكن تحقيق هذا إلا بوضع أساليب وتقنيات العلوم الحديث في خدمة المؤسسات الوطنية، وترشيد التكاليف بها.

فمبدأ الرافعة المالية يقوم على مبدأ بسيط فهي نتاج المرونة المكافئة المخصصة لرأسمال الخارجي عن المؤسسة أي الديون وفي هذا البحث تناولنا تحليل مبدأ أثر الرافعة المالية في المؤسسة الاقتصادية في محاولة منا الإجابة عن الإشكالية الرئيسية التالية:

أولا: الإشكالية الرئيسية:

كيف يمكن تحليل أثر الرافعة المالية في المؤسسة الاقتصادية ؟

ثانيا: التساؤلات الفرعية :

وللإجابة على هذا الاشكال المطروح فإننا نقوم بتحليله على ضوء التساؤلات التالية :

ما هي المؤسسة الاقتصادية ؟ وما هي أهدافها ؟

ما المقصود بالرافعة المالية ؟ وما هي مكوناتها ؟

هل يمكن لمؤسسة الكهرباء والغاز للمديرية الجهوية بالوادي الاعتماد على تحليل أثر الرافعة المالية ؟

فرضيات البحث:

لكشف الغموض عن هذه التساؤلات قمنا بصياغة الفرضيات تعتبر كنقطة لبداية بحثنا هذا وهي :

_ المؤسسة الاقتصادية هي نظام قائم بذاته لتحقيق عدة أهداف وأداء مجموعة من الوظائف تحقق للمجتمع منافعه .

_إن أثر الرفع المالي يبين الوضعية المالية للمؤسسة ويحدد مركزها المالي عن طريق المردودية المالية والاقتصادية .

_تقوم ألية عمل مبدأ الرافعة المالية من خلال تشكيل وتوزيع الثروة في المؤسسة والعلاقة بين أثر الرافعة و المردودية المالية .

وبناء على ذلك حاولنا تخصيص فصل نظري وفصل تطبيقي حيث تم التطرق إلى :

الفصل الأول : تناولنا فيه مبحثين ، المبحث الأول تقديم عام عن المؤسسة الاقتصادية إلى تعريفها وأهدافها وخصائصها ووظائفها وتصنيفاتها والمبحث الثاني يضم أثر الرافعة المالية حيث يشمل المفاهيم الأساسية للرافعة المالية ومكوناتها وألية عملها .

الفصل الثاني : وتناولنا فيه دراسة حالة شركة سونلغاز ومن ثم نتائج الدراسة .

الفصل الأول

الرافعة المالية في المؤسسة الإقتصادية

تمهيد:

تعد المؤسسة النواة الأساسية للحياة الاقتصادية والخلية الأساسية لبنية الاقتصاد الوطني فهي مصدر الثروة الإجمالية للمجتمع ، وهي مصدر مداخيل الأفراد والدولة والمؤسسات وتمثل منتجاتها سواء كانت مادية أو معنوية .

المبحث الأول :ماهية المؤسسة الاقتصادية.

لقد تعددت التعاريف واختلفت المفاهيم الخاصة بموضوع المؤسسة الاقتصادية وهذا مرده لاختلاف الأفكار و الإيديولوجيات ،ونظرا للتطور المستمر الذي شهدته المؤسسة الاقتصادية فإننا سنقوم في هذا المبحث إلى التطرق إلى ثلاث مطالب والمتمثلة في:

مفهوم المؤسسة الاقتصادية وخصائصها .

أهداف ووظائف المؤسسة الاقتصادية.

تصنيفات المؤسسة الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية وخصائصها.

مفهوم المؤسسة الاقتصادية :

يمكن تعريف المؤسسة "أنها اندماج عدة عوامل بهدف إنتاج أو تبادل سلع أو خدمات مع أعون اقتصاديين آخرين، وهذا في إطار قانوني ومالي اجتماعي معين وضمن شروط اقتصادية تختلف زمنيا ومكانيا تبعا لمكان وجود المؤسسة وحجم ونوع النشاط الذي تقوم به.

ويتم هذا الاندماج (لعوامل الإنتاج) بواسطة تدفقات نقدية وحقيقية (سلع وخدمات)، وأخرى معنوية وكل منهما يرتبط ارتباطا وثيقا بآخر إذ تتمثل الأولى في الوسائل والمواد المستعملة في نشاط المؤسسة أما الثانية فتتمثل في الطرق والكيفيات والمعلومات المستعملة في تسيير ومراقبة الأولى "

وتعرف أيضا هي "وحدة اقتصادية تمارس النشاط الإنتاجي والنشاطات المتعلقة به من تخزين وشراء وبيع من أجل تحقيق الأهداف التي وجدت المؤسسة من أجلها "

ويصعب إعطاء تعريف موحد وجامع للمؤسسة وذلك لعدة اعتبارات نذكر منها .

التطور المستمر الذي شهدته المؤسسة الاقتصادية في أساليب تنظيمها وتسييرها وفي أشكالها القانونية.

اتساع وتنوع نشاطات المؤسسة الاقتصادية بسبب التطور التكنولوجي وذلك لظهور عدة قطاعات ونشاطات جديدة، وظهور مؤسسات تقوم بعدة نشاطات مختلفة في آن واحد في أماكن متباعدة من العالم كما هو عليه الحال في الشركات المتعددة الجنسيات .

اختلاف الإيديولوجيات والمدارس الفكرية الاقتصادية ، حيث تختلف نظرة المؤسسة في الفكر الاشتراكي عنها في الفكر الرأس مالي مثلا .[1]

لذي سنحاول تعريف المؤسسة تبعا لمناظير مختلفة :[2]

المؤسسة وحدة إنتاج وتوزيع: تعرف المؤسسة على أنها تنظيم اقتصادي مستقل يتكون من وسائل بشرية ومادية تمزج فيما بينها من أجل إنتاج سلع وخدمات موجهة للبيع وذلك انطلاقا من عوامل إنتاج متمثلة في اليد العاملة و المواد الأولية و المنتجات النصف مصنعة ،تجهيزات الإنتاج ،الطاقة ...الخ

كما تحتاج إلى المعلومات و براءة الاختراع و الموارد الأولية لتمويل النشاط.

المؤسسة وحدة لتوزيع المداخيل: تعتبر المؤسسة أداة لتكوين وتوزيع المداخيل التي أنتجتها على مختلف المتعاملين الاقتصاديين والماليين ، وذلك لتحقيق القيمة المضافة أي مدخلات للمؤسسة نتيجة بيعها للمنتجات وتطرح منها الاستهلاكات وتوزيع القيمة المضافة على الجهات المستفيدة منها كالأعوان الاقتصاديين والماليين...الخ.

المؤسسة خلية اجتماعية : تقوم المؤسسة بتوظيف عدد هام من العمال وبالتالي فهي تقوم بوظيفة اجتماعية هامة حيث توفر للعمال عدة احتياجات منها : الأجور ،استقرار العمل ، التحفيز ، ترقية المركز الاجتماعي ،التكوين والتأهيل...الخ.

المؤسسة مركز لاتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية : تقوم المؤسسة بدور هام في اقتصاد السوق باعتبارها مركز القرارات الاقتصادية حيث تمس هذه القرارات عدة جوانب مهمة منها أنواع المنتجات والأسعار بالتوزيع وغيرها ، تزداد فعلية اتخاذ القرار كلما كانت المؤسسة ذات استقلالية في التسيير حيث تشتمل عملية اتخاذ القرار في المؤسسة بالشمولية .

[1] أحمد جوادي آخرون، دراسة الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية باستخدام التحليل المالي، (مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية ، 2011) ص 4- 5

[2] باللليل محمد وآخرون، الإدارة المالية في المؤسسة الاقتصادية (مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في علوم التسيير 2008) ص2

من خلال التعاريف السابقة يمكننا استنتاج التعاريف التالية :

المؤسسة هي كل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني واجتماعي معين هدفه دمج مختلف الوسائل المادية والمالية والبشرية التي تعبر عنها عوامل الانتاج بطريقة مثلى ،من أجل : انتاج أو تبادل السلع أو الخدمات من أعوان اقتصاديين آخرين بغرض تحقيق نتيجة ملائمة، وهذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز الزماني والمكاني الذي يوجد فيه وتبعا للحجم وتنوع نشاطه بهدف تحقيق أقصى ربح ممكن .

خصائص المؤسسة الاقتصادية :

للمؤسسة عدة خصائص تتمثل فيما يلي:[1]

للمؤسسة شخصية قانونية مستقلة من حيث امتلاكها لحقوق و صلاحيات أو من حيث وجباتها و مسؤولياتها

القدرة على الإنتاج أو أداء الوظيفة التي وجدت من أجلها

أن تكون المؤسسة قادرة على البقاء بما يكفل لها من تمويل كاف في ظروف سياسية مواتية وعمالة كافية ، وقادرة على تكييف نفسها مع الظروف المتغيرة

التحديد الواضح للأهداف والسياسة والبرامج وأساليب العمل فكل مؤسسة تضع أهداف معينة تسعى إلى تحقيقها :أهداف كمية ونوعية بالنسبة للإنتاج تحقيق رقم أعمال معين .

ضمان الموارد المالية لكي تستمر عملياتها ويكون ذلك إما عن طريق الاعتمادات وأما عن طريق الإيرادات الكلية أو عن طريق القروض أو الجمع بين هذه العناصر كلها أو بعضها حسب الظروف

لابد أن تكون المؤسسة مواتية للبيئة التي وجدت فيها وتستجيب لهذه البيئة فالمؤسسة لا توجد منعزلة فإذا كانت ظروف البيئة مواتية فإنها تستطيع أداء مهمتها في أحسن الظروف أما إذا كانت معاكسة، فإنها يمكن أن تعرقل عملياتها المرجوة وتفسد أهدافها .

المطلب الثاني : أهداف ووظائف المؤسسة الاقتصادية

أهداف المؤسسة الاقتصادية .

[1] صامويل عبود، اقصاد مؤسسة ،(الجزائر : دار المطبوعات الجامعية 1988) ص 58- 59

تسعى أي مؤسسة إلى تحقيق عدة أهداف، تختلف وتتعدد حسب أصحاب المؤسسة طبيعة وميدان نشاطها ،ولهذا فهي تتداخل وتتشابك فيما بينها ونذكر منها ما يلي:[1]

الاهداف الاقتصادية :

تحقيق الربح : يرتبط استمرار المؤسسة في السوق على مدى قدرتها على تحقيق الارباح التي تستعملها لرفع رأس مالها وتسديد ديونها وتوسيع نشاطها لموجهة المنافسة .

تحقيق متطلبات المجتمع : عند قيام المؤسسة بتصريف منتوجاتها فإنها تقوم بتغطية حاجيات المجتمع سواء على المستوى الوطني وعلى المستوى الدولي.

عقلنة الإنتاج : تسعى المؤسسة من خلال الاستعمال الرشيد لعوامل الإنتاج ورفع إنتاجها إلى تفادي الوقوع في المشاكل الاقتصادية والمالية.

الأهداف الاجتماعية :

ضمان مستوى مقبول من الأجور : يعتبر العمال في المؤسسة من بين المستفيدين الأوائل من نشاطها ، حيث يتقاضون أجور مقابل عملهم بها ، ويعتبر هذا المقابل حقا مضمونا قانونا وشرعا.

تحسين مستوى معيشة العمال : نتيجة للتطور السريع الدي تشهده المجتمعات في الميدان التكنولوجي ، يجعل العمال أكثر حاجة إلى تلبية الرغبات والحاجات التي تتزايد باستمرار ، ولذلك فإن المؤسسة تهدف إلى توفير إمكانيات مالية ومادية أكثر فأكثر للعمال .

إقامة أنماط استهلاكية معينة : تقوم المؤسسات الاقتصادية عادة بتصرف في العادات الاستهلاكية لمختلف أفراد المجتمع وذلك بتقديم منتجات جديدة أو التأثير في أذواقهم عن طريق الإشهار والدعاية لمنتجات قديمة أو جديدة .

الدعوة إلى تنظيم وتماسك العمال : تتوفر داخل المؤسسة علاقات مهنية و اجتماعية بين أشخاص قد تختلف مستوياتها العلمية وانتماءاتهم الاجتماعية والسياسية، إلا أن دعوتهم إلى التماسك والتفاهم هو الوسيلة الوحيدة لضمان الحركة المستمرة للمؤسسة وتحقيق أهدافها ، وهذا الجانب له دور فعال في تطوير العلاقات والروابط داخل المؤسسة والمجتمع ككل.

[1] ناصر دادي عدون، اقتصاد مؤسسة، (ديوان المطبوعات الجامعية، دار المحمدية العامة، الجزائر 1998) ص 19

توفير تأمينات ومرافق العمل : تعمل المؤسسة على توفير بعض التأمينات مثل التأمين الصحي ،والتأمين ضد حوادث وكذلك التقاعد ، كما أنها تخصص مساكن لعمالها ، بالإضافة إلى توفير المرافق العامة الأخرى .

الأهداف الثقافية والرياضية :

توفير الوسائل الترفيهية والثقافية : توفر المؤسسات الوسائل الترفيهية والثقافية مثل : المسرح، المكتبات والرحلات نظرا لما هذا الجانب من تأثير على مستوى العامل الفكري، مما ينعكس بالإيجاب على عمله وأدائه داخل المؤسسة .

تدريب العمال المبتدئين ورسكلة القدماء: مع التطور السريع الذي تشهده وسائل الانتاج فإن المؤسسة تقوم بتدريب عمالها الجدد وحتى القدامى على استعمال الآلات ووسائل الإنتاج الجديدة، وهذا ما يؤدي إلى استغلال الطاقات استغلال جيد لتحسين ورفع مردودية المؤسسة .

تخصيص أوقات الرياضة : تقوم المؤسسات بتخصيص أوقات للعامل لمزاولة نشاط رياضي في زمن محدود ، هدا بالإضافة إلى إقامة مهرجانات رياضية عملية مما يجعل العامل يحتفظ بصحة جيدة ويتخلص من الملل و الاستعداد للعمل من جديد.

الأهداف التكنولوجية :

تسعى المؤسسة الاقتصادية لتطوير الجانب التكنولوجي وهذا من خلال البحث والتنمية حيث مع تطور المؤسسات عملت على توفير إدارة أو مصلحة خاصة بعملية تطوير الوسائل والطرق الانتاجية علميا، وترصد لهذه العملية مبالغ قد تزداد أهمية لتصل إلى نسبة عالية من الأرباح ، إذ تتنافس المؤسسات فيما بينها من أجل الوصول إلى أحسن طريقة إنتاجية وأحسن وسيلة، مما يؤدي إلى التأثير على الانتاج ورفع المردودية الإنتاجية فيها.

وظائف المؤسسة الاقتصادية .

للمؤسسة عدة وظائف حيث تتحد كل وظيفة أهمية وأدور متعددة ،تجتمع كلها فيما تقوم به المؤسسة من أعمال وأنشطة ،خلال حياته اليومية وما يرتبط بها من نظرة نحو المستقبل ، وتقسم الوظائف في المؤسسة على النحو التالي:[1]

الوظيفة التقنية :

[1] بالليل محمد وآخرون ، سبق ذكره، ص19

تقوم بعمليات الانتاج والتصنيع والتحويل، حيث اتجهت اليوم إلى جوانب اخرى لا تقل أهمية في المؤسسات مع التطور التكنولوجي المستمر ،كظهور وظيفة تسيير الجودة في المؤسسات التي تمتاز بالمنتجات المتنافسة .

وظيفة الشراء (التموين) :

ودورها القيام بالبحث عن الممونين ،وأساليب تسيير المخازن وإعداد الطلبيات ،ودراسة أسعار المواد الأولية والبضائع والفواتير ، وطرق التموين الفعالة ، واستخدام وسائل اتصال حديثة.

وظيفة الإنتاج :

وتعمل على البحث والدراسات في أساليب الإنتاج وتنمية السلع والمناهج العامة إضافة إلى مراقبة سير العملية الإنتاجية والوسائل الازمة لتحقيق الأهداف المحددة على مستوى أقسام الانتاج (عدد الوحدات المراد إنتاجها والفترات الزمنية الضرورية...).

وظيفة البيع :

ويطلق عليها اسم الوظيفة التجارية وتتكفل بدراسة السوق وقنوات البيع والإمكانيات الازمة لإنجاز الخطة والبرامج على مستوى أقسام التوزيع وعلى القائمين بهذا القسم والاهتمام بسعر وذوق المستهلك وحجم المبيعات وخدمات ما بعد البيع الأغلفة التجارية وأساليب الإشهار وعادات وتقاليد المجتمعات وحجم الطلب ....

الوظيفة الإدارية :

وهي تسعى لنجاح المؤسسة وذلك بتحديد الأهداف العامة لها ووضع الخطط ورسم السياسات الأساسية والعامة لتحقيق الأهداف الموجودة وتهتم أيضا بتخطيط الهيكل التنظيمي العام للمؤسسة بما يحقق التنسيق الفعال بين أوجه نشاطه المختلفة ، وتقوم بالرقابة والإشراف فيما بين الأقسام والاتصال الأفقي والعمودي، وعموما لهم المهام التالية :

التخطيط :وهو عمل فكري يتعلق بما سوف يأتي في المستقبل ويعني رسم خطوات العمل المستقبلي ومتابعة تنفيذ هذه الخطوات وتحسينها عند الحاجة لجعل نتائجها إيجابية للوصول إلى نتائج ايجابية وهذا هو الهدف الأساسي لعملية التخطيط .

التنظـــيم : هـــو توزيـــع المهـــام والمســـؤوليات وتحديـــد الصـــلاحيات علـــى مختلـــف الأفـــراد والهيئـــات والمؤسســـات ، وذلـــك لتنســـيق مختلـــف العوامـــل وتفاعلهـــا بأســـلوب يحقـــق الأهـــداف المحـــددة وبطريقة مثلى .

التوجـــيه : هـــي الوظيفـــة الـــتي تعطـــي الضـــوء الأخضـــر للبـــدء في تنفيـــذ الأعمـــال وتطبيقهـــا كمـــا تخطيطها ووضع الإطار التنظيمي اللازم للقيام بها .

والتوجيـــه لـــه أهميـــة خاصـــة كونـــه يـــرتبط بالعنصـــر البشـــري وتحقيـــق التعـــاون بـــين العـــاملين في المنشـــأة .

ولقـــد تعـــددت المـــداخل المفســـرة لكيفيـــة توجيـــه العنصـــر الإنســـاني في المؤسســـة وتتضـــمن هـــذه المداخل ثلاثة مواضيع هي : القيادة الرشيدة والتحفيز الجيد والاتصال الفعال .

الرقابـــــة : هـــي مجموعـــة الأعمـــال الـــتي تســـعى إلى قيـــاس أداء الأعمـــال ثم مراجعتهـــا عـــل مقـــاييس معينـــة وضـــعت بشـــكل مســـبق قبـــل البـــدء ، بعمليـــة القيـــاس أي وضـــع معـــايير الموضـــوعة مـــع مـــا تم تنفيـــذه وتتضـــمن وظيفـــة الرقابـــة محاولـــة لكشـــف عـــن أســـباب الانحـــراف وتبليـــغ المســـئولين عـــن ذلـــك في الوقـــت المناســـب عـــلا ذلـــك يســـاعد في محاولـــة حـــل الانحرافـــات قبـــل استفحالها .

وظيفة البحث والتطوير :

إن القيـــام بأعمـــال البحـــث العلمـــي تضـــمن لقطاعـــات الاقتصـــاد المختلفـــة خاصـــة في المـــدى البعيـــد، اســـتمرارية التطـــور بـــوتيرة معينـــة وذلـــك مـــن خـــلال وضـــع خطـــة خاصـــة لـــلإدارة المعنيـــة بالبحـــث والتطـــوير لتنفيـــذ النشـــاطات الخاصـــة بـــذلك ووضـــع الأســـس الملائمـــة لتنشـــيط هـــذه الفعاليـــات علـــى مســـتوى شـــركات الأعمـــال ،مـــع الإشـــارة إلى أن طبيعـــة عمـــل المشـــروع تحـــدد نوعيـــة البحـــث العلمـــي المطلـــوب حيـــث أن الـــدوافع والأســـباب لتطـــوير واســـتحداث ســـلعة اســـتهلاكية جديـــدة تختلـــف عـــن تلـــك الـــدوافع الكامنـــة وراء تطـــوير ســـلعة إنتاجيـــة أو تطـــوير طرائق عمل جديدة .

وتهتم وظيفة البحث والتطوير بالمجالات التالية في المؤسسة :

أبحاث السوق .

الأبحاث الخاصة بالمواد الأولية .

الأبحاث المتعلقة بالمنتجات .

الأبحاث المتعلقة بالآلات والأجهزة .

وظيفة إدارة الموارد البشرية :

تختص بوظيفة جد أساسية داخل المؤسسة والمتمثلة أساسا في :

تقييم الحاجات المستقبلية فيما يخص الموارد البشرية .

وضع الميكانيزمات والبنيات الهادفة إلى تحقيق الحاجات .

تطبيق سياسة منسجمة فيما يخص التوظيف ،التكوين ،التربصات ،الأجور...الخ.[1]

الوظيفة المالية :

هناك عدة تعاريف لها نذكر من بينها مايلي :

وهي دراسة المركز المالي للمؤسسة ، والبحث في أساليب التمويل واحتياجات المؤسسة من رؤوس الأموال ،والإشراف على عمليات الإقراض والاقتراض .

تعبر عن أوجه النشاط الإداري للمؤسسات المتعلقة بتنظيم حركة الأموال إذ يقع على عاتق هذه الوظيفة توليد المعلومات المالية والتكاليف اللازمة لأغراض التخطيط والرقابة بالنسبة لمختلف العمليات والأنشطة وكذلك تلخيص المعاملات المالية والتجارية على اختلاف أنواعها بكيفية تناسب المعنيين باستعمالها سواء كانوا من داخل المنشأة أو من خارجها .[2]

وهي مجموعة المهام والأنشطة التي تقوم بها عدد من المصالح والأقسام وتهدف إلى إدارة التدفقات المالية والبحث عن الموارد المالية الضرورية ، والاستخدام الأمثل لها .

للوظيفة المالية أهمية كبيرة ودور فعال في اتخاذ القرار الإداري داخل المؤسسة خاصة في مجال التسيير المالي ، حيث تستخدم التخطيط والتوجيه والمراقبة ،وتوزيع الموارد المالية ...الخ ،ويستخدم في ذلك منظومة متكاملة من الأدوات وتقنيات التسيير بداية من التحليل المالي للمحاسبة العامة والتحليلية ...الخ.

المطلب الثالث :تصنيفات المؤسسة الاقتصادية

إن عملية تصنيف المؤسسات الاقتصادية تهدف إلى معرفة نسبة مساهمة أصناف المؤسسات في التنمية الاقتصادية ،ومدى قدرتها على امتصاص البطالة والدخل القومي والقيم المضافة

[1] عبد الرزاق بن أحبيب، اقتصاد وتسيير مؤسسة، (ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2000) ص 15.

[2] محمد رفيق الطيب، مدخل لتسيير أساسيات – وظائف- تقنيات- الجزء الأول(ديوان المطبوعات الجامعية 1993) ص125.

والفوائض الاقتصادية إلى جانب تأثيرها المباشر وغير المباشر في ازدهار المجتمع .ونظرا لكثرة أشكال المؤسسات الاقتصادية المتعددة يصعب دراستها بصفة إجمالية ،بالاعتماد على مجموعة من المعايير وهي معيار ملكية رأس المال ،ومعيار الحجم ،والمعيار الاقتصادي .

تصنيف المؤسسات الاقتصادية حسب ملكية رأس المال:

تصنف المؤسسة حسب هذا المعيار إلى مؤسسة خاصة وعمومية كما يلي :[1]

المؤسسة الخاصة :

تخضع المؤسسات الخاصة للقانون الخاص حسب القانون التجاري الجزائري ،ويمكن تصنيفها إلى صنفين :

المؤسسات الفردية : نقصد بالمؤسسات الفردية المؤسسات الاقتصادية التي يمتلكها شخص طبيعي واحد .

الشركات: نقصد بالشركات المؤسسات الاقتصادية التي تعود ملكيتها لشخصين أو أكثر يلتزم كل واحد منهم بتقديم حصة نوعية أو عينية ، وقد صنفا القانون الجاري الجزائري الشركات إلى :

1-2-1شركات الأشخاص : تسمح شركات الأشخاص بتجميع رؤوس أموال أكبر ، وبالتالي امتلاك أكبر حصة للنشاط الاقتصادي ويمكن اعتبار شركات الأشخاص ناتج لعدد من المؤسسات الفردية .

ولقد صنفا القانون التجاري الجزائري شركات الأشخاص إلى :

شركة التضامن : وهي شركة تقوم بين شخصين وقد يصل عدد الشركاء فيها إلى عشرين شخص يتقاسمون المخاطر والأرباح ،وتنتمي إلى قانون خاص بهذا النوع من الشركات وفي هذه الشركات يكون الشريك مسؤول مسؤولية كاملة وتضامنية عن ديون وأعمال الآخرين بالشركة .

شركة التوصية : هي شركة تتكون من طرفين ، شريكان متضامنين وهم مسؤولين عن ديون الشركة مسؤولية شخصية بمقدار ما يملكون ،بالإضافة إلى حصصهم في رأس المال .

شركة المحاصة : وهي نوع خاص من شركات إذ لزما توفير الشروط الأساسية للشركة ، فهي لا تتمتع بشخصية اعتبارية ، ولا رأسمال ولا عنوان، ةفهي عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع اقتصادي بتقديم حصة مالية ،أو عمل

[1] عمار صخري، اقتصاد مؤسسة ، (ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 1993)، ص24.

بهدف اقتسام ما ينتجه المشروع من أرباح أو خسائر دون أن تكون هناك معلومة لدى الغير .

شركات الأموال : وفيها يتحمل الشركاء مسؤولية في حدود مساهماتهم أو حصصهم في رأس المال ، ولها عدة أشكال منها :

شركات المساهمة : وهي مؤسسة يقسم رأسمالها إلى وحدات صغيرة وبذلك يتمكن عدد من المساهمين أن يكونوا شركاء فيها بمبالغ مختلفة ، وتوزع فيها الأرباح بين المساهمين بنسبة عدد الأسهم التي يمتلكونها .

شركات ذات المسؤولية المحدودة : هي شركات تجارية تتحدد مسؤولية كل شريك فيها بقدر حصته في رأسمال الشركة .

المؤسسات العمومية :

وهي المؤسسات التي يعود رأس مالها للدولة (ملكية وسائل الإنتاج فيها عامة)وهذا النوع من المؤسسات يحكمه نظام قانوني يحدد المسؤوليات ، والمناصب والأهداف والأطر العامة لإدارتها ، ولا يحق للمسير التصرف بأصولها إلا في إطار الصلاحيات المخولة لهم قانونا وهم مسؤولون عن الأضرار الجسيمة التي يلحقونها بالمؤسسة عند التصرف خارج القانون ،وتهدف هذه المؤسسات إلى تحقيق جزء من الأرباح لإعادة تنشيط الدورات المقبلة .

المؤسسات المختلطة :

وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها بصورة مشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص .

تصنيف المؤسسات حسب معيار الحجم .

يتخذ معيار الحجم عدة مقاييس لتصنيف المؤسسات نذكر منها :

حجم الأرض أو المحل المادي :

إن هذا العنصر يعتبر سهل القياس والمقارنة ، يمكن استعماله خاصة في المؤسسات الزراعية التي يرتبط نشاطها بشكل كبير بالمساحة التي بحوزتها

رأس المال :

يمكن أن يأخذ رأس المال عدة أشكال نذكر منها ما يلي :

2-1 رأس المـــال القـــانوني : وهـــو رأس مـــال المؤسســـة عنـــد التأســـيس والملاحـــظ أن المقارنـــة لهـــذا الأســـاس تتصـــادم مـــع زمـــن تأســـيس المؤسســـات نظـــرا لأن هـــذا الـــزمن لـــه تأثـــير علـــى قيمـــة الأموال المرصودة للمؤسسة .

2-2 رأس المـــال المـــالي (الـــدائم) : وهـــو يتكـــون مـــن مجمـــوع رأس المـــال الـــذي تأسســـت بـــه المؤسســـة بالإضـــافة إلى كـــل الاحتياطـــات والـــديون لأجـــل طويـــل ، حيـــث تـــؤثر هـــذه العناصـــر مجملة في تكوين أصول المؤسسة التي تقابلها عادة .

حجم العمالة :

يعتبر عدد العمال في المؤسسات أداة للتمييز بينها وتصنف حسب هذا المعيار إلى صنفين :

3-1 المؤسســـات الصـــغيرة والمتوســـطة "P.M.E" : لقـــد حـــددت هـــذه المؤسســـات بعـــدد العمـــال المســـتخدمين فيهـــا ، وقـــد أعطـــى لهـــا أكثـــر مـــن تحديـــد ،فنجـــد مـــثلا أن المؤسســـات الصغيرة والمتوسطة تجمع ضمن التي تستعمل أقل من 500 عامل ، وفيها تتوزع إلى :

مؤسسات Micro (مصغرة) والتي تستعمل بين 1 إلى 9 عمال
مؤسسة صغيرة والتي تستعمل من 10 إلى 199 عامل .
مؤسسات متوسطة والتي تستعمل من 200 إلى 499 عامل .

3-2 المؤسســـات الكبـــيرة : وهـــي ذات اســـتعمال يـــد عاملـــة أكثـــر مـــن 500 شـــخص،وهي أيضـــا ذات دور معتـــبر في الاقتصـــاد الرأسمـــالي المتطـــور ، مـــن خـــلال مـــا تقدمـــه ، ســـواء علـــى المســـتوى الـــوطني الـــداخلي أو علـــى مســـتوى الســـوق الدوليـــة في شـــكل فـــروع لهـــا شركات متعددة الجنسيات .

تصنيف المؤسسات حسب المعيار الاقتصادي (النشاط) .

تصـــنف المؤسســـات حســـب هـــذا المعيـــار إلى مؤسســـات القطاعـــات الاقتصـــادية المعروفـــة وهـــي القطـــاع الصـــناعي والزراعـــي ،القطـــاع الخـــدمي ،قطـــاع التجـــارة ،وعلـــى ضـــوء هـــذا نجـــد المؤسســـات التالية :

المؤسسات الصناعية :

وهي التي تقوم بإنتاج السلع المادية ،انطلاقا من المواد الأولية بإجراء تعديلات عليها وفق نمط عمليات (تركيبات) لتصبح سلعا قابلة للاستعمال.

المؤسسات الفلاحية :

وهي مؤسسات ذات طابع فلاحي تقوم باستغلال الأرض والصيد وتربية الحيوانات كمؤسسات المستثمرة الفلاحية ،صيد الأسماك ،تربية الأنعام.

المؤسسات التجارية :

وهي ذات طابع خدمي لكنها تتميز عن الخدمات لخصوصيتها ،كحجم العمليات ودورها في تحريك الآلة الاقتصادية . وهي مؤسسات تعيد بيع السلع على حالها دون إجراء تعديل أو تحويل عليها .

المؤسسات الخدمية والمالية :

تقدم خدماتها للغير وهي ذات أهمية على مستوى الاقتصاد الوطني ويستحيل الاستغناء عنها ومن جملتها نجد مؤسسات النقل ، التربية ، الصحة و الفندقة ، التأمين ، البنوك وغيرها ، ونجد أن البنوك تهتم بالنشاطات المالية وذات طابع خدمي أيضا .

المبحث الثاني : مبدأ الرافعة المالية للمؤسسة الاقتصادية .

المطلب الأول :المفاهيم الأساسية لمبدأ الرافعة المالية

تعريفات مبدأ الرافعة المالية:

الرافعة المالية أو التمويلية تخضع لنفس المفهوم العام للرافعة فهي توظف الأموال التي يتم الحصول عليها مقابل تكاليف ثابتة على أمل زيادة العائد على المالكين(أصحاب الأسهم العادية)

كما تعرف أيضا بأنها الاستخدام الممكن للتكاليف المالية الثابتة لتعظيم آثر تغير الربح قبل الفائدة والضريبة في ربحية السهم الواحد للشركة.

فالرافعة المالية تنتج عن استخدام التكاليف المالية الثابتة في الهيكل المالي للشركة.

إن الرافعة المالية تأثر على العائد والمخاطر ويكون التأثير ايجابيا على العائد إذا نجحت إدارة الشركة في استثمار الأموال المقترضة بمعدل عائد يزيد عن معدل الفائدة المدفوعة عليها، أي أن الرفع المالي يكون في صالح الشركة، إذا كان (I<ROI).

أي إذا كان معدل العائد على الاستثمار أكبر من معدل الفائدة أما إذا كان (I>ROI) أي إذا كان معدل العائد على الاستثمار أقل من معدل الفائدة فإن الرفع المالي سوف لن يكون في صالح الشركة .[1]

كما تعرف الرافعة المالية بأنها درجة اعتماد المؤسسة في تمويلها أصول على مصادر التمويل ذات الدخل الثابت(سواء كانت قروضا أو سندات أو أسهما ممتازة).[2]

مما يؤثر على الأرباح التي يحصل عليها الملاك على درجة المخاطرة التي يتعرضون لها.

إن مفهوم الرافعة المالية يعني أن الشركة تستعمل الديون في هيكل التمويل بغرض زيادة العائد على حقوق الملكية، وذلك لأن الديون تعتبر مصدرا رخيصا نسبيا لتمويل بالمقارنة مع التمويل بالأسهم العادية.

فالديون تمنح الشركة ميزة الوفر الضريبي الناجم عن طرح الفائدة على الديون من قبل طرح الضرائب باعتبارها كلفة الأم التي تؤدي إلى تخفيض الأرباح الخاضعة لضرائب.

وبالتالي دفع الضرائب أقل هذا من جانب ومن جانب آخر فالاستثمار في سندات الديون يعتبر اقل خطرا من الاستثمار في الأسهم العادية كون الأول لها دخل ثابت ولها الأولوية على أرباح الشركة وعلى قيمة الموجودات عند التصفية في حالة إفلاس الشركة، وبما أن العلاقة بين معدل العائد المطلوب على الاستثمار في الأسهم العادية، فإذا مولت الشركة بالديون وحققت عائدا على الاستثمار أعلى من الفائدة على الديون فإن الفرق سيعود على المساهمين اقل، كلما كان العائد على حقوق المساهمين أكبر.[3]

يقوم أثر الرافعة بقياس وتقدير الأثر الايجابي والسلبي لسياسة المديونية في المؤسسة وقد عرفه بأنه يظهر عند استعمال الأموال المحصل عليها بتكلفة ثابتة بهدف الزيادة في دخل المساهمين الدائمين.

[1] بسام محمد الأغا، أثر الرافع المالية وتكلفة التمويل على معدل العائد على الاستثمار(قدمت هده الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة ماجستير في ادار الاعمال، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية 2005) ص80.

[2] زوليخة تجاني وآخرون، أثر الخوصصة على المردودية الاقتصادية والمالية للمؤسسة (مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية، المركز الجامعي بالواد، معهد العلوم التجارية، 2003) ص 76.

[3] زوليخة تجاني وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 77.

حيث أن تأثير القروض يعتبر ايجابيا عندما تحقق المؤسسة الثابتة المدفوعة مقابل استعمال هذه الأصول.

الرافعة المالية أداة تحليلية لبيان أثر استعمال المديونية في هيكل موجودات المؤسسة أو ما يسمى بالمخاطرة المالية.[1]

ويشير مصطلح أثر الرافعة المالية إلى أثر الاستدانة على الأموال الخاصة ويعتمد أثر الرافعة على الهيكل المالي للمؤسسة.

نستنتج من التعاريف السابقة أن مفهوم أثر الرافعة يوضح لنا كيف يمكن أن له تأثير في رفع المردودية المالية للمؤسسة إذا تم الاستغلال بصفة عادية؟ أما في حالة تغير ظروف الاستغلال إلى حالة أسوء فإن تأثير القروض يكون عكسي وسيؤدي إلى خفض المردودية المالية.

أهمية أثر الرافعة المالية:

تتمثل أهمية أثر الرافعة في أنه هو الذي يوضح للمحلل أصل مردودية الأموال الخاصة وهذا من خلال الاستراتيجية التي كانت سائدة في الستينات حيث أنها ملائمة في ظل نمو قوي أي الاستثمارات كبيرة من أجل زيادة حجم الأداة الصناعية والحصول على هوامش ربح ضعيفة من أجل استحواذ على أجزاء من السوق، والواضح أن المردودية الاقتصادية ضعيفة(استثمارات كبيرة، هوامش ضعيفة)، لكن اللجوء الذي لا يمكن تفاديه يسمح بزيادة الأموال الخاصة عن طريق آلية الرافعة، هذا بالإضافة إلى التكلفة الحقيقية للدين كانت ضعيفة أو سالبة بسبب التضخم، غير أن المردودية للأموال الخاصة غير مستقرة بدرجة كبيرة ، ويمكن لها أن تنخفض أكثر عندما تنخفض وتيرة النمو.

وهذا ما يسبب بعض الصعوبات لعدة مؤسسات خاصة في بداية الثمانينات مما يجعلها تعود إلى التكلفة الحقيقة للنقود(معدل الفائدة الموجب) والأخذ في الاعتبار التضخم، وقد

[1] بن سالم دواشي وآخرون، أثر التخطيط المالي على المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية (مذكرة لنيل شهادة ليسانس في المحاسبة، المركز الجامعي بالوادي 2008) ص 95.

حاولت العديد من المؤسسات تحسين مردودية أموالها الخاصة وذلك بتخفيض أثر الرافعة وهذا لا يمكن تحقيقه إلا بتحسين دوران الأموال الاقتصادية وتحسين الهوامش.[1]

المطلب الثاني : مكونات الرافعة المالية

المردودية الاقتصادية:

مفهوم المردودية الاقتصادية: تسمى بمردودية الاستغلال وهي قدرة الأصول المستثمرة على خلق فائض تأمين مدا خيل لمقرضي رؤوس الأموال(المساهمين)

كما تعرف أيضا على أنها تقيس الفعالية في استخدام الأصول الموضوعة تحت تصرف المؤسسة، وتقاس من خلال رصيد الفائض الإجمالي للاستغلال.

وتسمى بالمردودية الاقتصادية الإجمالية لأنها تحقق قبل عمليات الإهتلاك.

العمليات المالية وعمليات التوزيع، وتهتم المردودية الاقتصادية بالنشاط الرئيسي وتستبعد الأنشطة الثانوية، وهي ذات الطابع الاستثنائي، حيث تحمل في مكوناتها عناصر دورة الاستغلال ممثل بنتيجة الاستغلال من جدول حسابات النتائج والأصول الاقتصادية من الميزانية والمؤشر لقياس المردودية الاقتصادية هو:[2]

$$RE = REX\ (1-IS)\ /AE.....(01)$$

[1] بن سالم دواشي و آخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 101.

[2] مسعودي سمية، أثر الرفع المالي على مردودية المؤسسات الصغير و المتوسطة،(مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير ،ة جامعة أم البواقي 2017) ص 19.

مؤشر قياس المردودية الاقتصادية :

تعتبر المردودية محصلة تفاعلات المحيطات الاقتصادية والاجتماعية، وهي الوسيلة المفضلة لقياس نمو وتطور المؤسسة الاقتصادية، وتهدف المردودية الاقتصادية لتحقيق فائض اقتصادي يكون محرك لنمو الاقتصادي.[1]

هذا ما جعلنا نقوم بتخصيص هذا المبحث لإيضاح بعض المؤشرات الخاصة بقياس المردودية الاقتصادية وهي كالآتي:

القيمة المضافة

نتيجة الاستغلال

الفائض الخام للاستغلال

الإنتاجية

القيمة المضافة: إن الهدف الاستراتيجي للمؤسسة هو خلق قيمة مضافة من خلال تشغيل مواردها وتحسب القيمة المضافة في المؤسسة بنفس الطريقة التي تحسب بها على مستوى الوطني، وهي الفرق بين الإنتاج من جهة والاستهلاك الوسيط للسلع والخدمات المتحصل عليها من الغير والمستعملة في هذا الإنتاج من جهة ثانية، فهي إذن تعبر عن خلق أو زيادة قيمة إلى السلع أو الخدمات التي تورد من المتعاملين إلى المؤسسة خلال نشاطها العادي.

نتيجة الاستغلال: يهدف المحلل من خلال نتيجة استغلال إلى تقييم مدى النجاعة الصناعية والتجارية للمؤسسة وهذه نتيجة مالية وبالأحرى نتيجة مبسطة موجودة في جدول حسابات النتائج حيث تعبر عن نتيجة الاستغلال العادي والأساسي لدورة معينة.

[1] مبارك مبروكي، فيصل سويقات، أثر الرفع المالية على المردودية المالية في المؤسسة الاقتصادية(مذكرة لنيل شهادة ليسانس في علوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013) ص 09.

الفائض الخام للاستغلال: يشير الفائض الخام للاستغلال إلى قدرة المؤسسة على تحقيق تدفق صافي للسيولة من جراء نشاطها هذا التدفق هو أساس تمويلها ذاتيا حيث يسمح لها بتجديد طاقتها المنتجة.

وهو عبارة عن عنصر اقتصادي ومالي في نفس الوقت وتزداد أهمية هذه النتيجة أي الفائض الخام لاستغلال لوحدات المؤسسة الأصل، فهو النتيجة الأكثر منطقية التي تسمح لنا بالحكم على نوعية تسيير الإدارة.[1]

الإنتاجية: وهي التي تقيس درجة نجاح المؤسسة في استغلال الموارد المتاحة لها في إنتاج السلع والخدمات التي تتخصص في إنتاجها.

إن الإنتاجية مؤشر من المؤشرات التي تستخدم في الإدارة لقياس مدى الفعالية في الوصول إلى الأهداف باستخدام الموارد الإنتاجية المتاحة، أو هي الناتج أو محصول معين(مخرجات) نصل إليه باستخدام موارد معينة (مدخلات).

إذن فالإنتاجية هي الحصول على أكبر قدر معين من الناتج باستخدام أقل كمية من الموارد.

المردودية المالية:

مفهومها المردودية المالية : تعتبر المردودية الشغل الشاغل للمستثمر فهي المؤشر الذي من خلاله يمكن للمساهمين الذين وضعوا أموالهم تحت تصرف المؤسسة لاطمئنان هذا القرار، كما يعتبر تحقيق هذه المردودية شرط ضروري لنمو أي مؤسسة تتحدد المردودية المالية أساسا بالنسبة للأموال الخاصة بالمؤسسة الموضوعة من طرق شركائها وكذلك بالنسبة للأموال الدائمة.

تعتبر كذلك من أهم المعطيات التي من خلالها تستطيع المؤسسة معرفة قوتها المالية أي قدرتها على توفير الأموال وذلك لأجل وسائل الإنتاج من جهة وخلق سمة مبنية على أسس معينة من جهة أخرى، وبالتالي لضمان التمويل الذاتي ولحساب المردودية المالية.

[1] مبارك مبروكي، فيصل سويقات، مرجع سبق ذكره، ص 10.

فإننا نعتمد على كل المبيعات والأموال الخاصة ومجموع الأصول، إذ أن هذه المردودية ما هي إلا ثمرة مجهود كبير بين قدرة المؤسسة المالية عن طريق القرارات الإدارية والسياسة العامة المعنية والمسطرة من طرف مجلس الإدارة، وتحسب المردودية المالية بالعلاقة التالية:[1]

$$RCP=RNET/CP \quad \ldots\ldots\ldots (02)$$

[1] مسعودي سمية، مرجع سبق ذكره، ص 20.

مؤشرات قياس المردودية المالية:

تبين لنا المردودية المالية طاقة المؤسسة في خلق أموال لضمان عملية تجديد تجهيزاتها، وتوسيع وتحسين نشاطها، بعبارة أخرى المردودية المالية تبين لنا مدى استطاعة المؤسسة ومقدرتها في خلق أموال جديدة.

وفي هذا الإطار يمكن لنا ايضاح بعض المؤشرات الخاصة بقياس المردودية المالية كالآتي:

النتيجة الصافية.

التدفق النقدي.

التمويل الذاتي.

النتيجة الصافية: يعتبر الربح الهدف الأساسي لأي مؤسسة لأنه الوسيلة التي تحقق بها المؤسسة أهدافها، فالربح يسمح لنا بقياس عائد المصادر المستخدمة في المؤسسة وحسن توزيع رؤوس الأموال على الاستخدامات، ومن هنا لا بد من مقارنة الربح مع كلا من المبيعات، الأموال الخاصة ومجموع الأصول أي العناصر المساهمة في تكوين الربح.

التدفق النقدي: تسعى المؤسسة إلى الاستخدام الأمثل للأموال التي تحت تصرفها، وأيضا للجوء إلى المصادر المناسبة للتمويل، وهذا يتطلب منها التعرف عن حركة الأموال خلال العام، بحيث يمكن تحليل هذه التدفقات وتقييم ونقد السياسة المتبعة.

ويعرف التدفق النقدي الداخلي أو الخارجي استخدام المقابل النقدي في المعاملات مما يؤثر على الرصيد النقدي، وبالتالي يمثل الفرق بين التدفقات الداخلة والخارجة.[1]

التمويل الذاتي: قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة تعني إمكانية المؤسسة تمويل نفسها بنفسها من خلال نشاطها، وهذه العملية لا تتم إلا بعد الحصول على نتيجة الدورة، وهذه النتيجة يضاف إليها عنصرين هامين، يعتبران موردا داخليا للمؤسسة وهما المؤونات و الاهتلاكات.

ونستنتج من التعريف أن التمويل الذاتي يمثل الثروة التي بحوزة المؤسسة، والتي تعتبر مورد داخلي موجه لتغطية احتياجات تمويل الدورة.

المطلب الثالث: آلية عمل مبدأ أثر الرافعة المالية

[1] مبارك مبروكي ، فيصل سويقات، مرجع سبق ذكره، ص 11.

تشكيل وتوزيع الثروة في المؤسسة :

في عملية تسيير أموال المؤسسة، يقوم المسؤول عن التمويل باختيار هيكل مالي مناسب، فقد يتحصل على قروض بنسبة فائدة معينة بالإضافة إلى الأموال الخاصة بالمؤسسة، وفي نهاية كل دورة استغلالية يتم حساب النتيجة الصافية بعد دفع الفوائد على القروض المحصلة والصافي يعتبر إيراد للمؤسسة بعد طرح الضرائب على النتائج، ومنه تحدد مردودية الأموال الخاصة وهي نسبة النتيجة إلى الأموال الخاصة، وهو مؤشر يعمل في العادة على جلب مساهمين جدد في حالة اشتراك المؤسسة في البورصة، أو حتى تكون مقبولة، وكلما كانت المردودية الداخلية أعلى من فائدة القروض كان هناك استفادة وهو ما يدعى بأثر الرافعة، والشكل التالي يوضح لنا كيفية توزيع الثروة في المؤسسة.[1]

الشكل (1-1):يوضح كيفية توزيع الثروة في المؤسسة الاقتصادية .

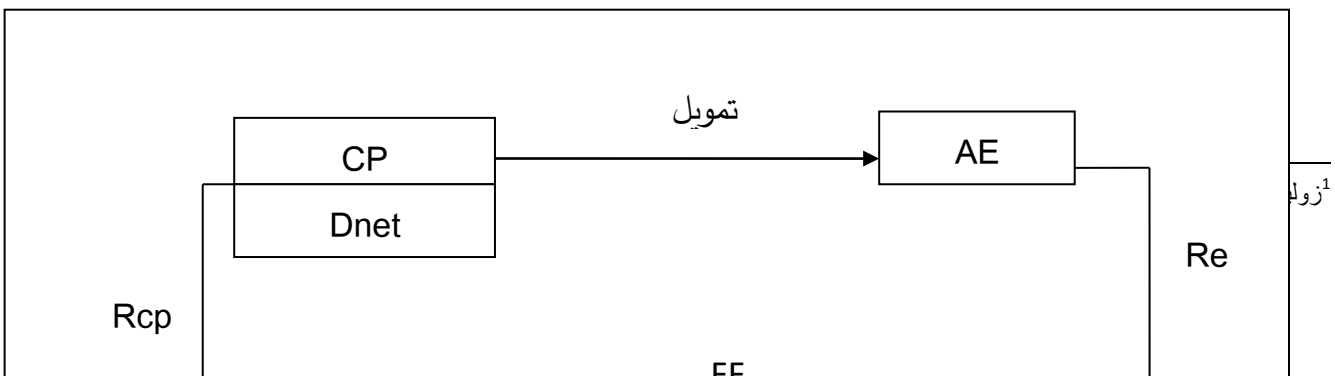

[1] زولو

المصدر : إلياس بن ساسي و يوسف قريشي ، التسيير المالي –الإدارة المالية (دروس و تطبيقات) ط1 دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ،2006،ص281.

الصيغة الرياضية لأثر الرافعة المالية:

للضريبة أثر واضح في حساب أثر الرافعة المالية ،حيث أن اللجوء إلى الاستدانة يؤدي إلى تقليل الوعاء الضريبي وهذا لأن الفوائد تطرح من الأرباح قبل حساب الضرائب ، فالمؤسسات التي تدفع معدل ضريبة مرتفع تفضل مثلا التمويل بالاقتراض بدلا من التمويل عن طريق الأموال الخاصة لأن الوفر الضريبي لهذه المؤسسات سيكون أكبر .

ويمكن البرهنة على علاقة أثر الرافعة المالية انطلاقا من المعطيات التالية :

FF : المصاريف المالية

Rex : نتيجة الاستغلال

IS : معدل الضريبة

Rent : النتيجة الصافية

$$Rnet=(Rex-ff)(1-IS)$$

$$\longrightarrow Rnet=[Re.AE-i\ .Dnet]$$

$$\longrightarrow Rnet=[(Re.(cp+Dnet)-i.Dnet]$$

$$\longrightarrow Rnet=\ (Re.cp+Re.Dnet-i.Dnet\ )$$

$$\longrightarrow Rnet=[Re+(Re-i)Dnet/cp]$$

$Re= Rex$

$Rex= AE/Re.AE$

$FF= i.Dnet$

$AE= cp+Dnet$

وبالتالي يمكن صياغة أثر الرافعة المالية كالآتي :

$$\Longrightarrow Rcp=[Re+(Re-i)(Dnet/cp)](1-IS)$$

حيث :

$(Re-i)$: الهامش بين المردودية الاقتصادية وتكلفة الاستدانة

$(Dnet/cp)$: الرفع المالي وتقييس تركيبة الهيكل المالي

الرافعة المالية [1] : (Re-i)(Dnet/cp)

[1] أسماء ريم، مدى تأثير الرافعة المالية، على تقييم الأداء المالي في للمؤسسة الاقتصادية، (مذكرة لنيل شهاد ماستر أكاديمي مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015) ص 7- 8.

العلاقة بين أثر الرافعة والمردودية المالية

يمكن تقييم الحالات أن الرافعة على أساس العلاقة بين المردودية الاقتصادية ومعدل الفائدة إلى:

أثر الرافعة الايجابي Re>1:عندما تكون المردودية الاقتصادية أعلى من معدل الفائدة فإن المردودية تتحسن كلما ارتفع معدل المديونية، وتكون هنا في حالة أثر ايجابي للرافعة المالية، كما يوضح الشكل الموالي:[1]

الشكل(1-2) : يوضح أثر الرافعة المالية الايجابي :

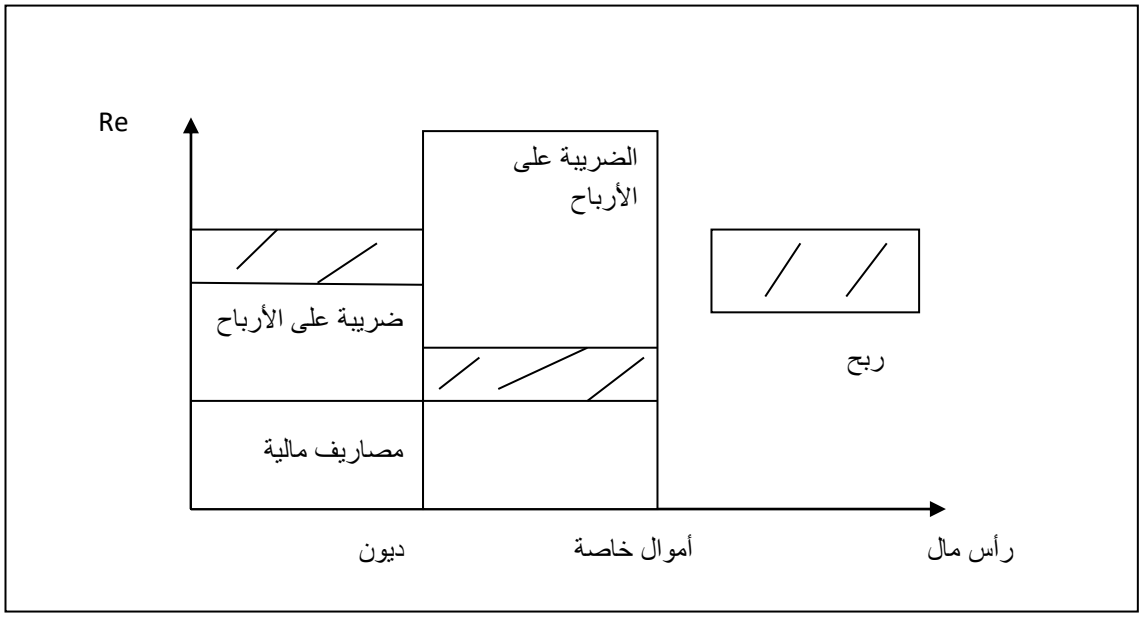

المصدر : بن سالم دواشي و اخرون، أثر التخطيط المالي على المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية،(مذكرة نيل شهادة ليسانس في المحاسبة، المركز الجامعي بالوادي معهد العلوم التجارية) ،2008 ،ص99

أثر الرافعة السلبي Re<1:عندما تكون المردودية الاقتصادية أقل من معدل الفائدة فإن أثر الرافعة يكون سلبي وبالتالي فالمردودية المالية منخفضة والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (1-3): يوضح أثر الرافعة المالية السلبي

[1] بن سالم دواشي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 99.

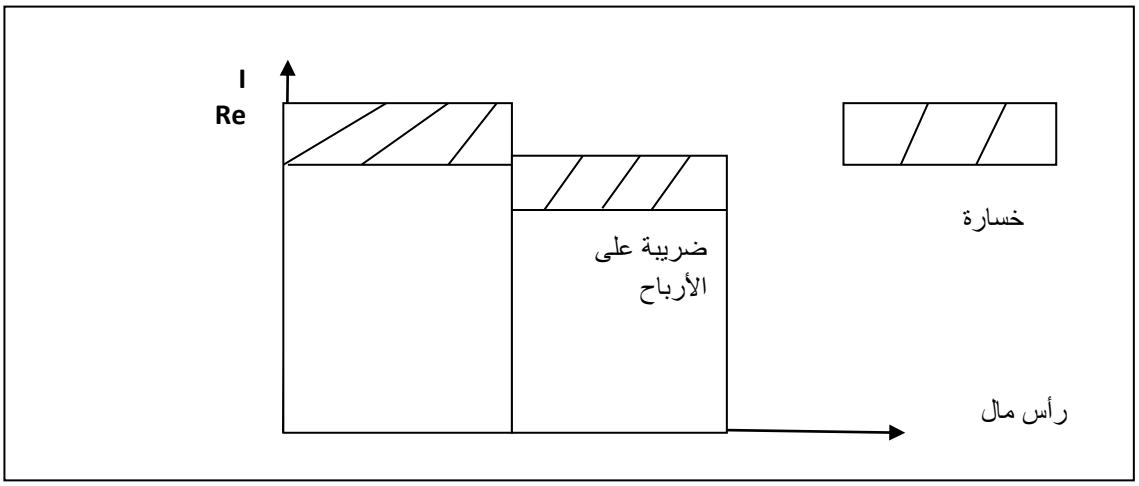

المصدر بن سالم دواشي واخرون، مرجع سبق ذكره ،ص100

أثـــر الرافعـــة معـــدوم Re=I :عنـــدما تكـــون المردوديـــة الاقتصـــادية مســـاوية لمعـــدل الفائـــدة فـــإن هـــذه الحالـــة يختفـــي أثـــر الرافعـــة وتصـــبح المردوديـــة الماليـــة تســـاوي المردوديـــة الاقتصـــادية بعـــد الاقتطاع الضريبي مهما كان معدل المديونية.[1]

خلاصة الفصل :

[1]بن سالم دواشي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 99.

من خلال دراستنا لموضوع الرافعة المالية لهذا الفصل نستخلص ما يلي:

تهدف من خلاله إلى قياس وتحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية .

وتهدف أيضا إلى معرفة مصدر الموارد المالية للمؤسسة الاقتصادية وذلك من خلال معرفة درجة المديونية في هذه المؤسسة ومقارنتها بأموالها الخاصة .

الفصل الثاني

دراسة حالة 2016-2017-2018

تمهيد :

إن من بين العوامل المحددة لمستوى الأداء في المؤسسة هو هيكل التمويل ، إذ بالرغم من أن دور هذا الهيكل معقد ومحل جدل كبير، فتحليل أثر الرافعة يسمح بإعطاء مقارنة أولية لهذه المشكلة ، فحسب هذا التحليل يمكن أن يكون للاستدانة تأثيران مزدوجان تبعا للعلاقة بين تكلفة للاستدانة ومردودية الأصول ، فيكون تأثيرها إيجابي إذا كانت مرد ودية الأصول كافية ، كما يمكن أن يكون لها تأثير سلبي إذا كانت تكلفتها غير مغطاة بمردودية كافية .

من أجل التدليل على ذلك خصصنا هذا المحور لدراسة تقنية أثر الرافعة المالية وكيفية عملها ومدى صلاحيتها كنظرية لتفسير اختيار المصادر لمؤسسة.

المبحث الأول :تقديم للشركة الوطنية للكهرباء و الغاز

يمكن تعريف الشركة الوطنية للكهرباء والغاز بالتطرق إلى كل من نشأتها و طبيعتها أو تاريخها بالجزائر وكذلك الموقع الجغرافي لها .

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن الشركة الوطنية للكهرباء و الغاز

منذ تأسيسها في 1969/7/28 بأمر رقم 59/69 حسب الجريدة الرسمية للشركة تعتبر الشركة الوطنية للكهرباء والغاز من الشركات الهامة والمحورية لدى الدولة ،حيث يرجع امتداد نشأتها إلى الفترة الاستعمارية وبالتحديد سنة 1947 ولم تتم عملية تأسيسها إلا بعد الاستقلال.

كانت سنة 1975 سنة تعديل للمديريات الجهوية التابعة لهذه الشركة حيث قسمت إلى 9 مناطق للتوزيع (الجزائر- سطيف – عنابة – قسنطينة – بشار- البليدة- وهران – الشلف – ورقلة)، مع العلم أن للشركة أكثر من 45 مراكز للتوزيع تابعين للمناطق المذكورة سابقا فمثلا منطقة ورقلة تشمل على 6 مراكز منها:

(ورقلة – الوادي - بسكرة – تمنراست – الاغواط – غرداية) وفي بداية التسعينات تم تحويل اسم الشركة من الشركة الوطنية للكهرباء والغاز إلى المؤسسة العمومية ذات الطابع التجاري والصناعي ،في سنة 2002: بمقتضى المرسوم الرئاسي

رقم 02-195 بتاريخ 2002/06/01 تحولت سونلغاز من مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري إلى شركة ذات سهم تتوفر على رأس مال يقدر ب150 مليار دينار جزائري موزعة على 150ألف سهم تكتبها وتحررها الدولة دون سواها ،ويمكن حصر وظائف الشركة إلى وظيفتين رئيسيتين:

الوظائف التقنية يتم من خلالها تطوير البحوث في مجال الإنتاج والنقل والتوزيع ووظائف تجارية تتمثل في بيع الطاقة لمستهلكين وتحقيق رغباتهم ،وتشمل الوظيفة التجارية أيضا كل من الوظائف ذات الطابع الإداري والوظائف ذات الطابع الدراسي.

من خصائصها المندرجة وفق القرار 280/95 الصادر بتاريخ 1995/12/17 يؤكد على أن :

- سونلغاز شركة ذات طابع صناعي وتجاري.

- سونلغاز توضع تحت وصاية الوزير المكلف بالطاقة .

- سونلغاز تتمتع بالشخصية المعنوية ولها استقلالية مالية.

-سونلغاز تخضع إلى القانون العام في علاقتها بالدولة وتعرف كتاجر في علاقتها بالآخرين.

المطلب الثاني : التعريف بالمديرية الجهوية بالوادي وطبيعة نشاطها

1-التعريف بالمديرية الجهوية بالوادي :

أنشئت المديرية الجهوية بالوادي سنة 1990 تحت اسم مركز التوزيع ثم تحولت إلى مديرية جهوية في جويلية 2005 فهي تابعة للمديرية المركزية (سونلغاز توزيع الوسط) وتوجد بها عدة مراكز وهي :

- مركز تكسبت
- مركز غمرة
- مركز التحويل المتنقل بالمغير
- مركز البدر

2- طبيعة نشاطها :

المديرية الجهوية لتوزيع الكهرباء والغاز عبارة عن مجمع اقتصادي هام، حيث تضم العديد من التخصصات وهذا من أجل تحقيق إنجازات جديدة ، كما أن هذه المديرية تتميز بطابعها العمومي في خدمة المواطن وطابعا الصناعي و التجاري ، حيث أنها تعمل في حدود صلاحياتها على توزيع الطاقة الكهربائية و الغازية وإرضاء حاجيات الزبائن وفق الشروط المطلوبة من حيث التكلفة و نوعية الخدمات و الأمن.

وتحتوي المديرية الجهوية على شبكة كهربائية والتي يبلغ طول شبكة التوتر المتوسط بها 105 كلم وطول شبكة التوتر المنخفض بها280 كلم ، كما تحتوي على شبكة الغاز والتي يبلغ طولها 350 كلم و من ناحية آخرى فهي تقوم بمتابعة برامج الدولة لربط الأحياء ، ويبلغ عدد عمالها حوالي 320 موزعين بين إطارات ، عون تحكم ،عون تنفيذي .

جملة المهام التي يقوم بها مركز التوزيع بالوادي:

- تسيير المنشآت الكهربائية .

- تمثيل الشركة في حدود كامل الولاية.

- السهر على إنشاء وتوزيع كل من الكهرباء والغاز داخل الولاية .

- صيانة الشبكات الكهربائية بواسطة برنامج منظم .

- تحليل الحوادث التي تصيب الشبكة الكهربائية أو أنابيب الغاز .

- تسيير شؤون المشتركين في حدود الولاية.

- تمثيل الشركة الأم لدى السلطات المحلية داخل الولاية.

ويقوم المركز أيضا بمهام داخلية عن طريق أقسامه ومصالحه المتعددة ، ومنها مصلحة العلاقات التجارية التابعة لقسم الوسائل بإنجاز فواتير التموين بالطاقة الكهربائية وانجاز عقود الاشتراك ومتابعة طلبات الزبائن من وصولها إلى النهاية العملية ، كما تلعب شعبة تسيير الاستثمارات دورا كبيرا في المركز إذ تقوم ب:

تسيير الميزانية و الدراسات الاقتصادية.
تسيير روض المركز .
تسيير الأشغال الكهربائية .
تسيير المخزون ومعالجته حسابيا .
بالإضافة إلى مصلحة الموارد البشرية التي تهتم بتسيير أمور الموظفين و المستخدمين عن طريق :

متابعة تكوين العمال و إقامة التربصات و الأيام الدراسية .
متابعة حوادث العمل .
متابعة الحالة الشهرية للتعيينات و ساعات العمل الإضافية .
ومن المصالح المهمة أيضا في المركز مصلحة الدراسات و الأشغال التي تقوم بمهام عدة منها :

دراسة طلبات الجدد .
متابعة الأشغال و انجاز المنشآت الكهربائية و الغازية التي تزيد من تلبية رغبات الزبائن.

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية بالوادي

(2-4) : الهيكل التنظيمي لمؤسسة الكهرباء والغاز المديرية الجهوية بالوادي

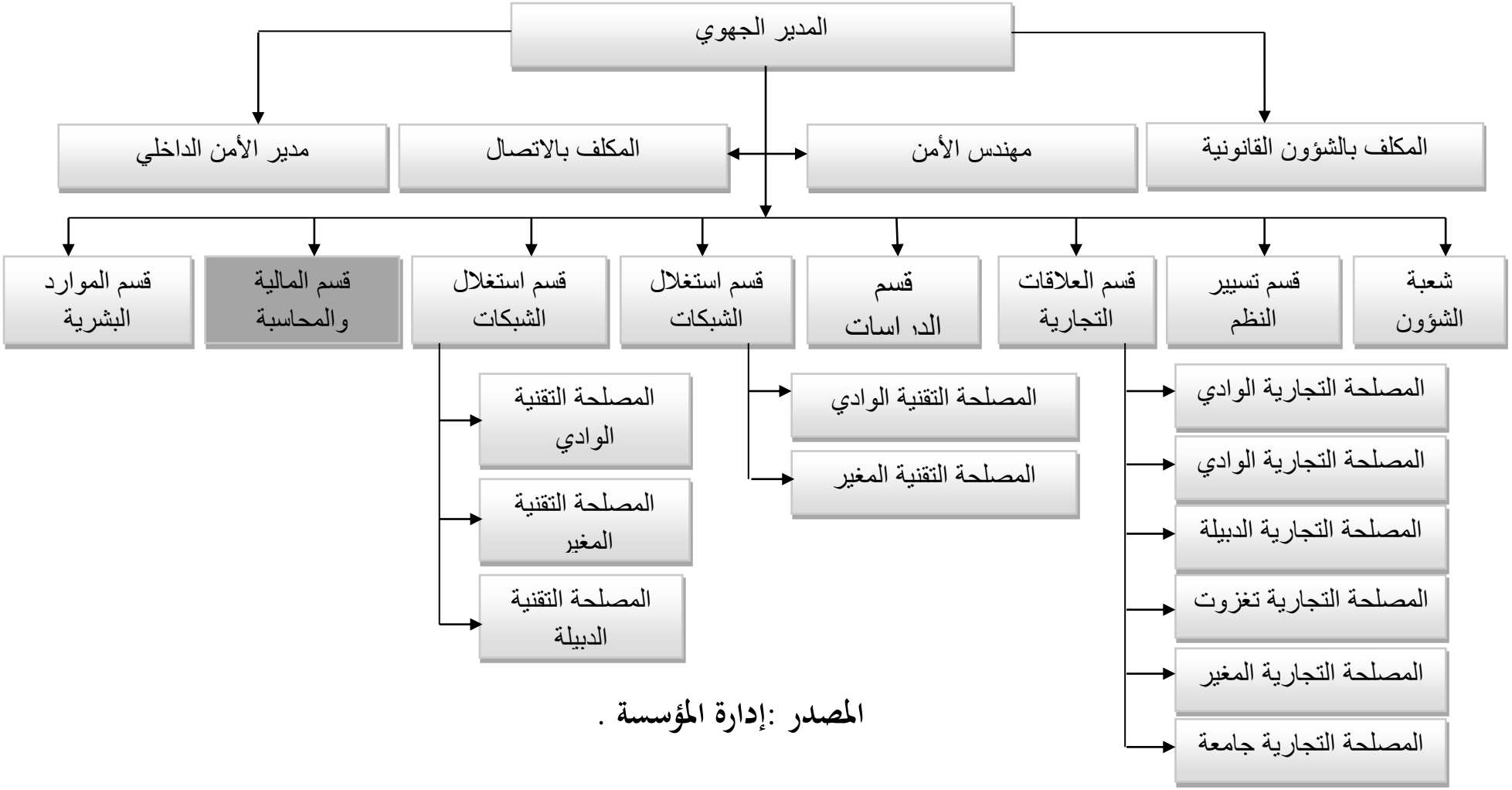

المصدر :إدارة المؤسسة .

المبحث الثاني :دراسة تحليلية لأثر الرافعة المالية بمؤسسة الكهرباء والغاز للمديرية الجهوية بالوادي 2016 – 2017 – 2018 .

سنتطرق في هذا المبحث إلى دراسة تحليلية لأثر الرافعة المالية من خلال جدول حسابات النتائج والميزانية العامة ومقارنتها بالسنة التي تليها وهذا من أجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة .

المطلب الأول :تحليل مؤشرات أثر الرافعة المالية

تحليل مؤشرات المردودية الاقتصادية لسنوات 2016–2018 :

جدول رقم (2–1): تحليل مؤشرات المردودية الاقتصادية لسنوات 2016–2018

البيان / السنة	2016	2017	2018
نتيجة الاستغلال(Rex)	830035325.63	405213579.98	170158911.12
مجموع الأصول	25834099946.89	29821969808.90	29724582918.37
المردودية الاقتصادية (Re)	0.032	0.135	0.005

المصدر :من إعداد الطلبات بالاعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن المردودية الاقتصادية في السنة 2018 أقل من السنتين 2016 -2017 هذا راجع إلى كون نتيجة الاستغلال لسنة 2018 أقل من السنوات السابقة .

تحليل مؤشرات المردودية المالية لسنوات 2016–2018 :

جدول رقم (2–2) : تحليل مؤشرات المردودية المالية لسنوات 2016–2018

البيان	2016	2017	2018
النتيجة الصافية (Rnet)	830587328.31	401964991.76	170060297.56
الأموال الخاصة(Cp)	18329621411.98	21565655338.85	21457571841.64
المردودية المالية (Rcp)	0.45	0.018	0.007

المصدر :من إعداد الطالبات بالاعتماد على وثائق المؤسسة .

من خلال جدول تحليل مؤشرات المالية لسنوات 2016–2018 لاحظنا أن المردودية المالية في 2018 أقل من السنوات السابقة وهذا راجع إلى أن النتيجة الصافية لهذه السنة أقل من السنوات السابقة .

حساب تكلفة الاستدانة لسنوات2016-2018 :

الجدول (2-3) :حساب تكلفة الاستدانة 2016-2018 .

البيان / السنة	2016	2017	2018
مصاريف مالية (FF)	538655.06	158435.36	98613.56
الاستدانة الصافية (Dnet)	7364838199	8111414032	8126138938
تكلفة الاستدانة (i)	0.73	0.19	0.12

المصدر :من إعداد الطالبات بالاعتماد على وثائق المؤسسة .

من خلال جدول تكلفة الاستدانة لسنوات 2016-2018 نلاحظ أن تكلفة الاستدانة لسنة 2018 أقل من السنوات السابقة وهذا راجع إلى أن المصاريف المالية لهذه السنة أقل من السنوات السابقة.

المطلب الثاني :حساب أثر الرافعة المالية بمؤسسة الكهرباء والغاز للمديرية الجهوية بالوادي 2016-2018

الجدول (2-4) :حساب أثر الرافعة المالية 2016-2018 .

البيان	2016	2017	2018
Re	0.032	0.135	0.005
I	0.73	0.19	0.12
Re-i	-0.698	-0.055	-0.115
Re(Re-i)	-0.666	0.08	-0.11
Dnet/Cp	0.40	0.37	0.38
أثر الرافعة المالية	-0.2472	0.11465	-0.0387

المصدر :من إعداد الطالبات بالاعتماد على وثائق المؤسسة

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن الهامش بين المردودية الاقتصادية و تكلفة الاستدانة لسنتي 2016 و 2018 سالبتين مقارنة بسنة 2017 .

أما بالنسبة لرفع المالي نستنتج أن المؤسسة تعتمد على أموالها الخاصة أكثر من اعتمادها على الاستدانة الصافية، أما بالنسبة لأثر الرافعة المالية نلاحظ أن النتائج الخاصة بالسنتين 2016 و 2018 سالبة وهذا راجع إلى كون الهامش بين المردودية الاقتصادية وتكلفة الاستدانة سالب.

خلاصة الفصل :

بعد تطرقنا لدراستنا التطبيقية قمنا باستخلاص ما يلي:

الرافعة المالية مهمة في التحليل المالي في المؤسسة .

الرافعة المالية هي أحد مؤشرات الأداء المالي في مؤسسة الكهرباء والغاز.

الخاتمة

الخاتمة

حاولنا في هذا البحث دراسة تحليل أثر الرافعة المالية في المؤسسة من خلالها أردنا الإجابة عن الإشكالية التالية الرئيسية للبحث، وعليه معرفة مدى أهمية تحليل الرافعة المالية في المؤسسة لأنها تساعد المحلل المالي على تحديد أداء المؤسسة وتحديد وضعيتها المالية من خلال تحليل أثر الرافعة المالية ومن هنا يمكن استخلاص النتائج والتوصيات التالية:

أولا : نتائج البحث

المؤسسة الاقتصادية هي لبنة الأساسية في تشكيل النظام الاقتصادي حيث تهدف إلى خلق قيمة مضافة.

الرافعة المالية في المؤسسة الاقتصادية تستعمل الديون في هيكل التمويل بغرض زيادة العائد على حقوق الملكية، حيث لها مكونين هما المر دودية الاقتصادية و المر دودية المالية.

من خلال حساب أثر الرافعة المالية للمؤسسة محل الدراسة نجد أنها في السنتين 2016 – 2018 كانت سالبة، والعكس في سنة 2017.

تعتمد المؤسسة على أموالها الخاصة أكثر من اللجوء إلى الاستدانة، وبالتالي فهي مستقلة ماليا.

تستطيع المؤسسة تمويل استخداماتها بالاعتماد على مواردها الداخلية ، وبالتالي يمكنها إتباع نفس السياسة المالية لسنوات السابقة .

كما لاحظنا أيضا أن المردودية المالية للمؤسسة ضعيفة هذا يعود إلى أن النتائج التي حققتها أقل من أموالها الخاصة .

ثانيا :توصيات البحث

يجب على مؤسسة الكهرباء والغاز الالتزام بالرافعة المالية وعدم الاستغناء عنها .

يتم تحسين الأداء المالي لمؤسسة الكهرباء والغاز بتطبيق وحساب مؤشرات المردودية الاقتصادية والمالية .

ثالثا : أفاق الدراسة

في الأخير لا يجدر القول بأننا قد أحطنا بكل جوانب الموضوع' وهذا راجع لعجزنا أو ضعفنا الذي لا يخلو منه أي جهد بشري ' ورغم ذلك فإننا نعتبر هذا البحث محاولة لإعطاء قيمة مضافة ولو بسيطة سواء للمسئولين عن إدارة المؤسسات المعنية بالدراسة ' أو للطلبة و الباحثين من خلال الاستفادة منه في دراستهم المستقبلية وننهي بحثنا بطرح بعض المواضيع التي قد تكون مواضيع مفيدة وقابلة للدراسة المستقبلية:

أهمية المر دودية المالية و الاقتصادية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة.

دراسة أثر المر دودية المالية و المر دودية الاقتصادية على ربحية المؤسسة .

مساهمة المرد وديات في تحسين تنافسية المؤسسة الاقتصادية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب :

صـــامويل عبـــود ،اقتصـــاد المؤسســـة ،(الجزائـــر ،دار المطبوعـــات الجامعيـــة ،1988).

ناصـــر دادي عـــدوان ،اقتصـــاد المؤسســـة ،ديـــوان المطبوعـــات الجامعيـــة ،دار المحمدية العامة ،الجزائر ،1998 .

عبـد رزاق بـــن أحبيـــب ،اقتصـــاد وتســـيير المؤسســـة ، ديـــوان المطبوعـــات الجامعيـــة ،الجزائر ،2000.

محمد رفيـــق الطيـــب ،مـــدخل لتســـيير أساســـيات –وظـــائف–التقنيـــات، الجـــزء الأول ،ديوان المطبوعات الجامعية ،1993.

عمـــار صـــخري ، اقتصـــاد المؤسســـة ،ديـــوان المطبوعـــات الجامعيـــة ،الطبعـــة الثانية ،1993.

مذكرات والرسائل الجامعية :

أحمـــد جـــوادي وآخـــرون ، دراســـة الوضـــعية الماليـــة للمؤسســـة الاقتصـــادية باســـتخدام التحليـــل المـــالي، (مـــذكرة تخـــرج تـــدخل ضـــمن متطلبـــات نيـــل شـــهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية ،المركز الجامعي بالوادي ، 2011).

باللیـــل محمد وآخـــرون، الإدارة الماليـــة فـــي المؤسســـة الاقتصـــادية ، (مـــذكرة تخـــرج تـــدخل ضـــمن متطلبـــات نيـــل شـــهادة ليســـانس فـــي علـــوم التســـيير ،المركـــز الجامعي بالوادي ، 2008) .

بـــن ســـالم دواشـــي وآخـــرون، أثـــر التخطـــيط المـــالي علـــى المردوديـــة الماليـــة للمؤسســـة الاقتصـــادية (مـــذكرة لنيـــل شـــهادة ليســـانس فـــي المحاســـبة ،المركـــز الجامعي بالوادي ،2008).

زوليخة تجاني وآخرون ، أثر الخوصصة على المردودية الاقتصادية المالية و للمؤسسة ، (مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية،المركز الجامعي بالوادي ، 2003) .

أسماء ريم ، مدى تأثير الرافعة المالية على تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2015) .

بسام محمد الأغا ،أثر الرافعة المالية وتكلفة التمويل على معدل العائد على الاستثمار ، قدمت هده الرسالة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماجستير في إدارة الأعمال ،كلية التجارة بالجامعة الإسلامية ، 2005) .

مسعودي سمية ، أثر الرفع المالي على مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، (مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير ،جامعة أم البواقي ، 2017) .

مبارك مبروكي ،فيصل سويقات ، أثر الرفع المالي على المردودية المالية في المؤسسة الاقتصادية ،(مذكرة لنيل شهادة ليسانس في علوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2013).

الملاحق

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2016

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2016	amort 2016	2016	2015
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		5 676 175,17	4 494 019,70	1 182 155,47	1 773 233,20
Autres immobilisations incorporelles		159 200,00		159 200,00	159 200,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		184 105 892,18		184 105 892,18	184 038 326,17
Agencements et aménagements de terrains		561 945 155,42	277 805 591,70	284 139 563,72	207 782 000,46
Constructions (Batiments et ouvrages		4 878 727 014,83	2 065 732 082,04	2 812 994 932,79	2 095 249 171,28
Installations techniques, matériel et outillage		257 236 168 733,92	102 769 314 776,95	154 466 853 956,97	131 432 531 165,32
Autres immobilisations corporelles		29 437 133 095,17	10 614 381 762,19	18 822 751 332,98	16 487 793 409,91
Immobilisations en cours		53 823 473 857,08		53 823 473 857,08	51 982 234 399,02
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées		4 336 000,00		4 336 000,00	4 336 000,00
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		9 545 221,55		9 545 221,55	9 917 439,03
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		346 141 270 345,32	115 731 728 232,58	230 409 542 112,74	202 405 814 344,39
ACTIF COURANT					
Créances et emplois assimilés					
Clients		40 546 531 264,71	3 519 223 977,20	37 027 307 287,51	29 291 641 160,67
Stocks et encours		60 474 323,32	23 189 864,98	37 284 458,34	22 277 433,67
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		6 807 015 804,10	55 502 078,51	6 751 513 725,59	5 148 695 489,49
Impôts		4 104 867 107,78		4 104 867 107,78	2 693 314 316,92
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		6 999 594 716,46	83 276 539,78	6 916 318 176,68	10 512 223 184,21
TOTAL ACTIF COURANT		58 518 483 216,37	3 681 192 460,47	54 837 290 755,90	47 668 151 584,96
TOTAL GENERAL ACTIF		404 659 753 561,69	119 412 920 693,05	285 246 832 868,64	250 073 965 929,35

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2016

DD EL OUED **CENTRE** **DATE** 20/05/2019 12.10.57

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2016	2015
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		161 622 411,46	161 622 411,46
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres Report à nouveau		33 884 806,93	33 884 806,93
compte de liaison**		18 201 883 807,45	16 627 026 771,59
TOTAL CAPITAUX PROPRES		18 329 621 411,98	16 754 764 376,12
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		52 542 159,25	46 099 792,17
Impôts (différés et provisionnés)		20 568 190,00	0,00
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		4 765 644 679,47	4 326 228 735,01
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		4 838 755 028,72	4 372 328 527,18
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		2 273 394 243,42	1 870 058 148,03
Impôts		20 746 798,48	9 789 737,55
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		371 582 464,29	188 724 326,92
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		2 665 723 506,19	2 068 572 212,50
TOTAL GENERAL PASSIF		25 834 099 946,89	23 195 665 115,80

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2017

DD EL OUED **CENTRE** **DATE** 20/05/2019 12.16.24

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2017	amort 2017	2017	2016
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Immobilisations corporelles					
Terrains		4 348 776,33		4 348 776,33	4 348 776,33
Agencements et aménagements de terrains		10 466 856,06	4 186 412,33	6 280 443,73	6 514 528,99
Constructions (Batiments et ouvrages		331 873 231,04	144 385 060,27	187 488 170,77	120 332 958,74
Installations techniques, matériel et outillage		26 356 879 810,09	7 424 414 919,18	18 932 464 890,91	14 857 780 057,64
Autres immobilisations corporelles		2 287 543 256,86	650 159 401,05	1 637 383 855,81	1 528 063 749,03
Immobilisations en cours		2 605 520 019,92		2 605 520 019,92	5 744 872 951,75
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		31 596 631 950,30	8 223 145 792,83	23 373 486 157,47	22 261 913 022,48
ACTIF COURANT					
Créances et emplois assimilés					
Clients		2 974 575 657,69	71 297 514,91	2 903 278 142,78	1 929 874 628,16
Stocks et encours		1 294 290,00		1 294 290,00	1 276 890,00
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		3 315 205 363,63		3 315 205 363,63	1 342 603 735,60
Impôts		83 805 418,25		83 805 418,25	158 791 335,25
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		144 900 436,77		144 900 436,77	139 640 335,40
TOTAL ACTIF COURANT		6 519 781 166,34	71 297 514,91	6 448 483 651,43	3 572 186 924,41
TOTAL GENERAL ACTIF		38 116 413 116,64	8 294 443 307,74	29 821 969 808,90	25 834 099 946,89

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2016

DD EL OUED **CENTRE** **DATE** 20/05/2019 12.45.49

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2016	2015
Ventes et produits annexes		7 366 669 087,58	6 095 719 933,63
Subvention d'exploitation		0,00	
Variations stocks produits finis et en cours		0,00	
I Production de l'exercice		2 603 921 105,09	1 659 946 565,70
Achats consommés		57 907 215,85	24 783 234,99
Services extérieures et autres consommations		290 435 703,21	242 671 194,46
II Consommation de l'exercice		1 717 398 559,12	1 453 362 377,55
III VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I II)		886 522 545,97	206 584 188,15
Charges de personnel		784 230 600,91	700 717 291,06
Impôts, taxes et versements assimilés		143 822 763,46	120 090 010,88
IV EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		41 530 818,40	614 223 113,79
Autres produits opérationnels		225 627 758,06	201 420 410,97
Autres charges opérationnelles		8 384 955,22	20 376 997,94
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		870 669 592,58	766 928 162,47
Reprise sur pertes de valeur et provisions		7 475,00	179 946 064,33
V RESULTAT OPERATIONNEL		830 035 325,63	1 183 615 483,34
Produits financiers		10 508 834,36	0,00
Charges financières		538 655,06	1 249 770,57
Prestations reçues frais financiers		10 522 181,98	34 566 535,74
VI RESULTAT FINANCIER		552 002,68	35 816 306,31
VII RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		830 587 328,31	1 219 431 789,65
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		7 602 813 155,00	6 477 086 408,93
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		8 433 400 483,31	7 696 518 198,58
VIII RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		830 587 328,31	1 219 431 789,65
Eléments extraordinaires (charges)		0,00	390 880,00
IX RESULTAT EXTRAORDINAIRE		135 085 192,49	163 844 564,44
X RESULTAT NET DE L'EXERCICE		830 587 328,31	1 219 822 669,65

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2017

DD EL OUED **CENTRE** **DATE** 20/05/2019 13.06.20

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2017	amort 2017	2017	2016
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Immobilisations corporelles					
Terrains		4 348 776,33		4 348 776,33	4 348 776,33
Agencements et aménagements de terrains		10 466 856,06	4 186 412,33	6 280 443,73	6 514 528,99
Constructions (Batiments et ouvrages		331 873 231,04	144 385 060,27	187 488 170,77	120 332 958,74
Installations techniques, matériel et outillage		26 356 879 810,09	7 424 414 919,18	18 932 464 890,91	14 857 780 057,64
Autres immobilisations corporelles		2 287 543 256,86	650 159 401,05	1 637 383 855,81	1 528 063 749,03
Immobilisations en cours		2 605 520 019,92		2 605 520 019,92	5 744 872 951,75
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		31 596 631 950,30	8 223 145 792,83	23 373 486 157,47	22 261 913 022,48
ACTIF COURANT					
Créances et emplois assimilés					
Clients		2 974 575 657,69	71 297 514,91	2 903 278 142,78	1 929 874 628,16
Stocks et encours		1 294 290,00		1 294 290,00	1 276 890,00
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		3 315 205 363,63		3 315 205 363,63	1 342 603 735,60
Impôts		83 805 418,25		83 805 418,25	158 791 335,25
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		144 900 436,77		144 900 436,77	139 640 335,40
TOTAL ACTIF COURANT		6 519 781 166,34	71 297 514,91	6 448 483 651,43	3 572 186 924,41
TOTAL GENERAL ACTIF		38 116 413 116,64	8 294 443 307,74	29 821 969 808,90	25 834 099 946,89

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2017

DD EL OUED **CENTRE** **DATE** 20/05/2019 12.20.39

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2017	2016
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		161 622 411,46	161 622 411,46
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres Report à nouveau		0,00	33 884 806,93
compte de liaison**		21 404 032 927,39	18 201 883 807,45
TOTAL CAPITAUX PROPRES		21 565 655 338,85	18 329 621 411,98
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		69 511 212,37	52 542 159,25
Impôts (différés et provisionnés)		20 568 190,00	20 568 190,00
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		5 180 368 092,27	4 765 644 679,47
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		5 270 447 494,64	4 838 755 028,72
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 904 585 313,47	2 273 394 243,42
Impôts		17 360 344,55	20 746 798,48
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		1 063 921 317,39	371 582 464,29
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		2 985 866 975,41	2 665 723 506,19
TOTAL GENERAL PASSIF		29 821 969 808,90	25 834 099 946,89

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2017

DD EL OUED **CENTRE** **DATE** 20/05/2019 12.41.31

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2017	2016
Ventes et produits annexes		8 446 889 113,14	7 366 669 087,58
Subvention d'exploitation		0,00	
Variations stocks produits finis et en cours		0,00	
I Production de l'exercice		3 667 729 572,11	2 603 921 105,09
Achats consommés		49 789 135,76	57 907 215,85
Services extérieures et autres consommations		280 593 074,97	290 435 703,21
II Consommation de l'exercice		1 238 500 524,39	1 717 398 559,12
III VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I II)		2 429 229 047,72	886 522 545,97
Charges de personnel		787 161 070,14	784 230 600,91
Impôts, taxes et versements assimilés		161 406 850,58	143 822 763,46
IV EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		1 480 661 127,00	41 530 818,40
Autres produits opérationnels		236 431 262,42	225 627 758,06
Autres charges opérationnelles		2 670 000,00	8 384 955,22
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		1 217 723 558,30	870 669 592,58
Reprise sur pertes de valeur et provisions		24 496 229,58	7 475,00
V RESULTAT OPERATIONNEL		405 213 579,98	830 035 325,63
Produits financiers		0,00	10 508 834,36
Charges financières		158 435,36	538 655,06
Prestations reçues frais financiers		3 090 152,86	10 522 181,98
VI RESULTAT FINANCIER		3 248 588,22	552 002,68
VII RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		401 964 991,76	830 587 328,31
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		8 707 816 605,14	7 602 813 155,00
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		8 305 851 613,38	8 433 400 483,31
VIII RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		401 964 991,76	830 587 328,31
IX RESULTAT EXTRAORDINAIRE		115 981 480,72	135 085 192,49
X RESULTAT NET DE L'EXERCICE		401 964 991,76	830 587 328,31

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2018

DD EL OUED **CENTRE** **DATE** 20/05/2019 12.27.22

BILAN ACTIF

Provisoire

ACTIF	note	brut 2018	amort 2018	2018	2017
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Immobilisations corporelles					
Terrains		4 348 776,33		4 348 776,33	4 348 776,33
Agencements et aménagements de terrains		13 630 856,06	4 490 808,69	9 140 047,37	6 280 443,73
Constructions (Batiments et ouvrages		475 796 255,35	162 472 225,40	313 324 029,95	187 488 170,77
Installations techniques, matériel et outillage		28 302 018 645,89	8 417 598 903,11	19 884 419 742,78	18 932 464 890,91
Autres immobilisations corporelles		2 499 036 353,94	772 245 820,52	1 726 790 533,42	1 637 383 855,81
Immobilisations en cours		2 753 287 007,42		2 753 287 007,42	2 605 520 019,92
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		34 048 117 894,99	9 356 807 757,72	24 691 310 137,27	23 373 486 157,47
ACTIF COURANT					
Créances et emplois assimilés					
Clients		2 679 456 815,27	7 445 200,68	2 672 011 614,59	2 903 278 142,78
Stocks et encours		1 200 140,00		1 200 140,00	1 294 290,00
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		2 112 708 565,42		2 112 708 565,42	3 315 205 363,63
Impôts		106 480 323,16		106 480 323,16	83 805 418,25
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		140 872 137,93		140 872 137,93	144 900 436,77
TOTAL ACTIF COURANT		5 040 717 981,78	7 445 200,68	5 033 272 781,10	6 448 483 651,43
TOTAL GENERAL ACTIF		39 088 835 876,77	9 364 252 958,40	29 724 582 918,37	29 821 969 808,90

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2018

DD EL OUED **CENTRE** **DATE** 20/05/2019 12.31.42

BILAN PASSIF

Provisoire

PASSIF	note	2018	2017
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		161 622 411,46	161 622 411,46
Résultat net		170 060 297,56	0,00
Autres capitaux propres Report à nouveau		0,00	0,00
compte de liaison**		21 125 889 132,62	21 404 032 927,39
TOTAL CAPITAUX PROPRES		21 457 571 841,64	21 565 655 338,85
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		81 277 339,25	69 511 212,37
Impôts (différés et provisionnés)		20 568 190,00	20 568 190,00
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		6 171 935 821,91	5 180 368 092,27
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		6 273 781 351,16	5 270 447 494,64
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 031 461 507,09	1 904 585 313,47
Impôts		16 207 124,39	17 360 344,55
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		945 561 094,09	1 063 921 317,39
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		1 993 229 725,57	2 985 866 975,41
TOTAL GENERAL PASSIF		29 724 582 918,37	29 821 969 808,90

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2018

DD EL OUED **CENTRE** **DATE** 20/05/2019 12

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Provisoire

	note	2018	2017
Ventes et produits annexes		8 872 264 835,79	8 44
Subvention d'exploitation		0,00	
Variations stocks produits finis et en cours		0,00	
I Production de l'exercice		3 410 334 688,35	3 66
Achats consommés		73 121 799,95	4
Services extérieures et autres consommations		377 994 190,46	28
II Consommation de l'exercice		1 482 143 095,14	1 23
III VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I II)		1 928 191 593,21	2 42
Charges de personnel		800 650 266,74	78
Impôts, taxes et versements assimilés		170 584 617,77	16
IV EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		956 956 708,70	1 48
Autres produits opérationnels		239 823 853,85	23
Autres charges opérationnelles		2 697 000,00	
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		1 237 311 389,97	1 21
Reprise sur pertes de valeur et provisions		213 386 738,54	2
V RESULTAT OPERATIONNEL		170 158 911,12	40
Charges financières		98 613,56	
Prestations reçues frais financiers		0,00	
VI RESULTAT FINANCIER		98 613,56	
VII RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		170 060 297,56	40
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		9 325 475 428,18	8 70
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		9 155 415 130,62	8 30
VIII RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		170 060 297,56	40
IX RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00	11
X RESULTAT NET DE L'EXERCICE		170 060 297,56	40